

تعيين مراجع الحسابات الخارجي

تقرير من المدير العام

١- وفقاً للمادة ١٤-١ من اللائحة المالية، تعين جمعية الصحة مراجعاً خارجياً للحسابات يكون "مراجع حسابات عاماً (أو مسؤولاً يحمل لقباً مماثلاً أو يكون له مركز مماثل) لإحدى حكومات الدول الأعضاء". ومدة تعيينه متروكة لتقدير جمعية الصحة، بيد أن العادة جرت على تعيين المراجع الخارجي للحسابات لفترتين ماليتين. وقررت جمعية الصحة العالمية الستون في القرار ج ص ٦٠-٧ تعيين المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند مراجعاً خارجياً لحسابات المنظمة للفترتين الماليتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١١.

٢- واقترح المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والعشرين بعد المائة المنعقدة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ تعديلاً على المادة ١٤-١ من اللائحة المالية يحدد فترة ولاية مراجع الحسابات الخارجي بأربع سنوات تشمل فترتي ميزانية ويمكن تجديدها مرة واحدة لفترة إضافية مدتها أربع سنوات (انظر كذلك الوثيقة ج ٣٤/٦٤ بشأن تعديلات اللائحة المالية).^١

٣- وستنظر جمعية الصحة العالمية الرابعة والستون في تعيين مراجع الحسابات الخارجي، وسينفذ اعتباراً من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢.

٤- وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة تعتزم أن تعتمد ابتداء من عام ٢٠١٢ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وسيعني الامتثال إلى هذه المعايير في جملة أمور إجراء مراجعات سنوية لحسابات المنظمة والكيانات غير الموحدة والشراكات المنتسبة.

٥- واعتباراً من جمعية الصحة العالمية الثامنة والأربعين، ترسخت ممارسة تُقدّم بموجبها المقترحات الخاصة بمنصب مراجع الحسابات الخارجي من جانب الدول الأعضاء بناءً على دعوة من المدير العام. وأجرت جمعية الصحة اختيارها، مثلها مثل الأجهزة الرئاسية في منظمات الأمم المتحدة الأخرى، بالاقتراع السري، مثلما يحدث في أي انتخابات تجرى بموجب المادتين ٧٨ و ٧٩ من النظام الداخلي لجمعية الصحة العالمية. واتبعت جمعية الصحة العالمية السادسة والخمسون وجمعية الصحة العالمية الستون هذه الممارسة أيضاً.

٦- ووفقاً للممارسة المشار إليها في الفقرة ٥ السابقة، والمتبعة في بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، دُعيت جميع الدول الأعضاء بموجب الخطاب الدوري خ. د. ٣٥-٢٠١٠ المؤرخ ٢٧ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١٠ (الملحق ١) إلى تسمية مرشح لتتظر جمعية الصحة الرابعة والستون في تعيينه لمنصب المراجع الخارجي لحسابات المنظمة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وحُدِّد يوم ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ موعداً نهائياً لتلقي أسماء المرشحين.

٧- وقدمت الدول الأعضاء ترشيحاتها كما وردت في عروض كل منها طبقاً للشروط الواردة في الخطاب الدوري خ. د. ٣٥-٢٠١٠. ووردت ترشيحات قبل الموعد النهائي من حكومات فرنسا، بتاريخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١ (الملحق ٢)؛ وألمانيا، بتاريخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١ (الملحق ٣)؛ وغانا، بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ (الملحق ٤)؛ وماليزيا، بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ (الملحق ٥)؛ والفلبين، بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ (الملحق ٦)؛ وأسبانيا، بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ (الملحق ٧). ويتضمن كل ملحق من الملحق ٢ إلى ٧ ثلاثة عناصر وهي: ملخص نهج مراجعة الحسابات؛ والسيرة الذاتية لمرشح الدولة العضو المعنية؛ والرسوم المقترحة ذات الصلة. ويتضمن القسم الخاص برسوم مراجعة الحسابات ما يلي: (أ) تفاصيل التكاليف الإجمالية المقترحة لكل من المنظمة والكيانات غير الموحدة والشرائط المنتسبة؛ (ب) وعدد شهور عمل مراجع الحسابات لكل سنة كما وردت في العرض المعني. ويحتوي الملحق ٨ على جدول يلخص الترشيحات ورسوم مراجعة الحسابات المقترحة المناظرة. وتتوافر بناء على الطلب نسخ من استمارات الطلبات الكاملة الواردة من الدول الأعضاء باللغة التي قدمت بها.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٨- نظراً لتلقي عدة اقتراحات بشأن تعيين المراجع الخارجي للحسابات، فقد ترغب جمعية الصحة العالمية الرابعة والستون في أن تتبع نفس ما درجت عليه في السنوات الأخيرة، أي دعوة ممثلي الدول الأعضاء المعنية لتقديم عرض مقتضب لاقتراحاتها بغية المساعدة على اتخاذ قرار اختيار مراجع الحسابات الخارجي، ومن ثم اختيار المراجع الخارجي للحسابات بالاقتراع السري مع تطبيق شرط الأغلبية البسيطة. وبعد عملية الاختيار، تدعى جمعية الصحة إلى اعتماد مشروع القرار التالي:

جمعية الصحة العالمية الرابعة والستون،

١- **تقرر تعيين [بدرج اللقب بالضبط] من [بدرج اسم الدولة العضو] مراجعاً خارجياً لحسابات منظمة الصحة العالمية والكيانات غير الموحدة والشرائط المنتسبة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، وأن يجري مراجعاته للحسابات وفقاً للمبادئ المدرجة في المادة الرابعة عشرة من اللائحة المالية والمرفق بهذه اللائحة، على أن يعين، عند الاقتضاء، ممثلاً يقوم بعمله في غيابه؛**

[وإذا كان ذلك منطبقاً]

٢- **تعرب عن شكرها للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند عن العمل الذي أداه للمنظمة في مراجعته لحساباتها للفترتين الماليتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١١.**

٣- **تطلب كذلك من المدير العام أن يضع أحكاماً وشروطاً للتعاقد بين المنظمة ومراجع الحسابات الخارجي لتغطي طرائق عمل مراجع الحسابات الخارجي في الاضطلاع بولايته، مع الإشارة على وجه الخصوص إلى الشروط الإضافية التي يفرضها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ابتداء من عام ٢٠١٢، على النحو الوارد في الملحق المرفق بهذه الوثيقة الذي يحتوي على معلومات أساسية إضافية عن تعيين مراجع الحسابات الخارجي.**

الملاحق

المحتويات

صفحة

الملحق ١:	مذكرة شفوية: الخطاب الدوري خ. د. ٣٥-٢٠١٠ والمرفقات: ٥
التذييل ١:	نص مقتبس من اللائحة المالية للمنظمة والصلاحيات الإضافية..... ٨
التذييل ٢:	المراجعون الخارجيون لحسابات المنظمة من عام ١٩٤٨ إلى عام ٢٠١١..... ١٣
التذييل ٣:	معلومات أساسية عن تعيين المراجع الخارجي للحسابات..... ١٤
الملحق ٢:	فرنسا..... ١٨
الملحق ٣:	ألمانيا..... ٢٣
الملحق ٤:	غانا..... ٢٩
الملحق ٥:	ماليزيا..... ٣٦
الملحق ٦:	الفلبين..... ٤١
الملحق ٧:	أسبانيا..... ٤٨
الملحق ٨:	جدول موجز للترشيحات مع رسوم مراجعة الحسابات المقترحة..... ٥٩

الملحق ١ - مذكرة شفوية



20, AVENUE APPIA – CH-1211 GENEVA 27 – SWITZERLAND – TEL CENTRAL +41 22 791 2111 – FAX CENTRAL +41 22 791 3111 – WWW.WHO.INT

Ref.: C.L.35.2010

خ.د. ٣٥-٢٠١٠

تعيين المراجع الخارجي لحسابات منظمة الصحة العالمية للفترتين الماليتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥

تهدي منظمة الصحة العالمية تحياتها إلى الدول الأعضاء وتتشرف بالتذكير بأن جمعية الصحة العالمية الستين كانت قد عينت في أيار/ مايو ٢٠٠٧، بمقتضى قرارها ج ص ع ٦٠-٧، المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند مراجعاً خارجياً لحسابات منظمة الصحة العالمية للفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١١. وعليه، وبالإشارة إلى المادة ١٤-١ من اللائحة المالية لمنظمة الصحة العالمية، سيلزم أن تقوم جمعية الصحة العالمية الرابعة والستون التي ستعقد في أيار/ مايو ٢٠١١، بتعيين مراجع خارجي للحسابات، يكون مراجعاً عاماً للحسابات (أو مسؤولاً يحمل لقباً مماثلاً أو يكون له مركز مماثل) لإحدى الدول الأعضاء للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. والغرض من هذه المذكرة الشفهية هو الإعداد لتعيين مراجع الحسابات الخارجي وذلك بالدعوة إلى طرح ترشيحات من جميع الدول الأعضاء.

وعليه تشرف المنظمة بأن تدعو الدول الأعضاء إلى طرح اسم مرشحها الذي يستوفي الشروط المبينة في المادة ١٤-١ من اللائحة المالية للمنظمة والذي قد ترغب في أن تنتظر جمعية الصحة العالمية في تعيينه مراجعاً خارجياً لحسابات المنظمة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. ويرد النص الكامل للمادة ١٤ من اللائحة المالية ونص الصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية لحسابات المنظمة مرفقاً بهذه المذكرة في الملحق الأول. أما الملحق الثاني فيورد قائمة بأسماء المراجعين الخارجيين لحسابات المنظمة الذين عينوا خلال الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ٢٠١١، ويورد الملحق الثالث معلومات أساسية عن عمليات المنظمة المالية وصلاتها بالتقرير المالي عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

وسوف يتزامن تولي مراجع الحسابات الخارجي المُقبل مهام منصبه مع اعتماد المنظمة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢. وسيعني الامتثال لهذه المعايير المحاسبية، في جملة أمور، إجراء مراجعات سنوية للبيانات المالية للمنظمة وللكيانات غير الموحدة والشراكات التي تديرها منظمة الصحة العالمية ولكنها لا تسيطر عليها (وهي مبينة في الملحق الثالث). وسترتب على ذلك أيضاً زيادة عدد عمليات المراجعة واتساع نطاقها، هي وخدمات المراجعة الخارجية للحسابات ذات الصلة التي سيتعين الاضطلاع بها. ولإدراج هذا الشرط في اللائحة المالية للمنظمة اقترحت الأمانة إدخال تعديل على المادة ١٤ من اللائحة المالية سينظر فيه المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والعشرين بعد المائة التي ستعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وسيُعرض التعديل على جمعية الصحة العالمية الرابعة والستين كي تعتمده بصفة نهائية. ويرد في الملحق الأول نص المادة ١٤ من اللائحة المالية على النحو المتوقع تعديله من جانب جمعية الصحة العالمية الرابعة والستين.

المرفقات: (٣)

C.L.35.2010

خ.د. ٣٥-٢٠١٠

Page 2

صفحة ٢

وإذا ما رغبت أي دولة عضو في اقتراح اسم مرشح فينبغي أن تبلغ المنظمة باسم المرشح ودعم الترشيح في موعد أقصاه يوم ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ وذلك لإفساح الوقت اللازم للإعداد لتقديم الترشيحات إلى جمعية الصحة العالمية الرابعة والسنتين في أيار/مايو ٢٠١١.

وينبغي للترشيح ألا يتجاوز عدد كلماته ٦٠٠٠ كلمة وألا يحتوي على صور وأن يتضمن فيما يتعلق بمراجع الحسابات الخارجي المقترح، ما يلي:

(أ) السيرة الذاتية وتفاصيل الأنشطة الوطنية والدولية للمرشح التي تبرز مجموعة تخصصات المراجعة التي قد تكون ذات فائدة للمنظمة (على ألا يتجاوز عدد الكلمات ٦٠٠ كلمة)؛

(ب) وصف لنهج مراجعة الحسابات وإجراءاته ومعاييرها التي سيطبقها المرشح، مع مراعاة المبادئ والممارسات المحاسبية للمنظمة ولائحتها المالية ونظامها المالي إلى جانب عرض نموذج لخطة مراجعة الحسابات. ويُرجى، في هذا السياق، ملاحظة أنه اعتباراً من عام ٢٠١٢، ستعتمد المنظمة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لتحل محل المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، وستعدّ البيانات المالية السنوية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وعملاً بأحكام المادة ١٣-٢ من اللائحة المالية؛

(ج) تقديرات للعدد الإجمالي لشهور عمل مراجعي الحسابات التي ستُكرّس لمراجعة الحسابات لكل سنة من سنوات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥؛

(د) بالنسبة لكل سنة (٢٠١٢-٢٠١٥)، رسوم مراجعة الحسابات المقترحة بالدولارات الأمريكية. وينبغي أن تشمل هذه الرسوم مراجعة حسابات أنشطة المنظمة البرنامجية العادية والأنشطة الممولة من الأموال الخارجة عن الميزانية في جميع أنحاء العالم وأن تلخص في صفحة واحدة. وينبغي لدى وضع تقديرات تكلفة مراجعة الحسابات أخذ كافة التكاليف الخاصة بأعمال السكرتارية والأعمال المساعدة وجميع نفقات السفر والمعيشة لموظفي المراجعة الخارجية للحسابات بعين الاعتبار وإدراجها في أجور المراجعة المقترحة. وينبغي أن تشمل تكاليف السفر الرحلة من بلد الإقامة إلى جنيف وإلى المكاتب الأخرى التابعة للمنظمة حسبما يطلبه المراجع الخارجي للحسابات لأغراض المراجعة. أما التكاليف الخاصة بالكيانات غير الموحدة فينبغي أن تعرض على نحو منفصل؛

(هـ) إشارة إلى طبيعة طلبات الحصول على المعلومات ومداها وتوقيتها، بما في ذلك إمكانية الاطلاع على أوراق عمل مراجع الحسابات الذي انتهت مهمته فيما يتعلق بمراجعة الحسابات، وذلك وفقاً لمعايير مراجعة الحسابات الدولية المعترف بها، والتأكيد على تعاون المرشح، لدى انتهاء تعيينه، بشأن الاستجابة لطلبات مراجع الحسابات الجديد المماثلة للحصول على المعلومات؛

(و) ملخص (لا يتجاوز عدد كلماته ٦٠٠ كلمة) عن نهج مراجعة الحسابات.

C.L.35.2010

خ.د.٣٥-٢٠١٠

Page 3

صفحة ٣

وستتولى الأمانة ترجمة السيرة الذاتية المذكورة في الفقرة (أ) وملخص الرسوم المكون من صفحة واحدة والمذكور في الفقرة (د) والملخص المذكور في الفقرة (و) إلى اللغات الرسمية الست (وهي العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والروسية والأسبانية) من أجل تقديمها إلى جمعية الصحة.

وتغتتم منظمة الصحة العالمية هذه الفرصة لتعرب للدول الأعضاء مجدداً عن فائق الاحترام.

جنيف، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

C.L.35.2010

خ.د. ٣٥-٢٠١٠

Appendix 1

التذييل ١

منظمة الصحة العالمية

نص مقتبس من اللائحة المالية

المادة الرابعة عشرة - المراجعة الخارجية للحسابات

١٤-١ تعيين جمعية الصحة مراجعاً خارجياً (مراجعين خارجيين) للحسابات يكون كل منهم مراجعاً عاماً للحسابات (أو مسؤولاً يحمل لقباً مماثلاً أو يكون له مركز مماثل) لإحدى حكومات الدول الأعضاء وذلك بالطريقة التي تقرها الجمعية. وجمعية الصحة هي وحدها التي تملك تتحية مراجع الحسابات الخارجي المعين (مراجعي الحسابات الخارجيين المعيّنين).

١٤-٢ مع مراعاة أية توجيهات خاصة تصدرها جمعية الصحة، تجرى كل مراجعات الحسابات التي يطلب من مراجع الحسابات الخارجي (المراجعين الخارجيين للحسابات) القيام بها وفقاً للمعايير العامة المقبولة عموماً في مراجعة الحسابات ووفقاً للصلاحيات الإضافية الواردة في مرفق هذه اللائحة.

١٤-٣ لمراجع الحسابات الخارجي (للمراجعين الخارجيين للحسابات) إبداء ملاحظات بصدد فعالية الإجراءات المالية ونظام المحاسبة والمراقبة المالية الداخلية وبوجه عام بشأن إدارة المنظمة وتنظيمها.

١٤-٤ يتمتع مراجع الحسابات الخارجي (المراجعون الخارجيون للحسابات) باستقلال تام، وهو المسؤول الوحيد (هم المسؤولون الوحيدون) عن مراجعة الحسابات.

١٤-٥ لجمعية الصحة أن تطلب من مراجع الحسابات الخارجي (المراجعين الخارجيين للحسابات) القيام بعمليات فحص معينة وتقديم تقارير منفصلة عن نتائجها.

١٤-٦ يقدم المدير العام لمراجع الحسابات الخارجي (للمراجعين الخارجيين للحسابات) جميع التسهيلات التي قد يطلبها (يطلبونها) عند إجراء المراجعة.

١٤-٧ لمراجع الحسابات الخارجي (للمراجعين الخارجيين للحسابات) في سبيل إجراء فحص محلي أو خاص، أو للاقتصاد في نفقات المراجعة، الاستعانة بخدمات أي مراجع حسابات عام في إحدى الدول (أو مسؤول ذي صفة مماثلة) أو بخدمات مراجعي حسابات تجاريين عموميين من ذوي السمعة الحسنة أو بخدمات أي شخص أو مكتب آخر يرى مراجع الحسابات الخارجي (المراجعون الخارجيون للحسابات) أنه يملك الخبرة الفنية اللازمة.

١٤-٨ يقدم مراجع الحسابات الخارجي (المراجعون الخارجيون للحسابات) تقريراً عن مراجعة التقرير المالي لفترة السنتين الذي يعده المدير العام بموجب المادة الثالثة عشرة. ويتضمن التقرير أية معلومات يرى (يرون) أنها لازمة وفقاً للمادة ١٤-٣ والصلاحيات الإضافية.

١٤-٩ يقدم تقرير مراجع الحسابات الخارجي (تقدم تقارير المراجعين الخارجيين للحسابات) مع التقرير المالي الذي تمت مراجعته عن طريق المجلس التنفيذي إلى جمعية الصحة في موعد لا يتجاوز ١ أيار/ مايو التالي لنهاية الفترة المالية التي تتعلق بها الحسابات الختامية. ويفحص المجلس التنفيذي التقرير المالي المؤقت والتقرير المالي النهائي وتقرير (تقارير) مراجعة الحسابات ثم يقدمها إلى جمعية الصحة مع أية تعليقات يراها لازمة.

C.L.35.2010

خ.د.٣٥-٢٠١٠

Appendix 1

- ٢ -

التذييل ١

مرفق

صلاحيات إضافية تحكم المراجعة الخارجية لحسابات منظمة الصحة العالمية

١- يقوم مراجع (مراجعو) الحسابات الخارجي (الخارجيون) بمراجعة حسابات منظمة الصحة العالمية، بما في ذلك جميع صناديق الانتمانات والحسابات الخاصة، بالشكل الذي يراه (يرونه) ضرورياً وذلك للتحقق من:

(أ) أن البيانات المالية مطابقة لدفاتر المنظمة وسجلاتها؛

(ب) أن العمليات المالية المبينة في البيانات تمت وفقاً للأنظمة واللائحة، ولأحكام الميزانية، وغير ذلك من التوجيهات المعمول بها؛

(ج) أن الأوراق المالية والأموال المودعة لدى الغير أو تحت يد المنظمة قد تم التثبيت منها بمقتضى شهادات مباشرة من الجهات التي تودع بها المنظمة أموالها أو بالعد الفعلي؛

(د) أن إجراءات المراقبة الداخلية، بما في ذلك مراجعة الحسابات الداخلية، وافية بالغرض بالنظر إلى الأهمية التي تعلق عليها؛

(هـ) أن تسجيل جميع الأصول والخصوم والفائض والعجز قد تم وفقاً لإجراءات يقبلها مراجع (مراجعو) الحسابات الخارجي (الخارجيون).

٢- مراجع (مراجعو) الحسابات الخارجي (الخارجيون) هو (هم) الحكم الوحيد فيما يتعلق بقبول الشهادات أو الادعاءات المقدمة من الأمانة العامة، كلياً أو جزئياً، وله أن يقوم (ولهم أن يقوموا) بعملية فحص وتثبيت تفصيلية لما يختاره (يختارونه) من بين جميع السجلات المالية بما في ذلك السجلات الخاصة بالإمدادات والمعدات.

٣- لمراجع (لمراجعو) الحسابات الخارجي (الخارجيين) وموظفيه (وموظفيهم) حرية الاطلاع في أي وقت مناسب على جميع الدفاتر والسجلات وغير ذلك من المستندات التي يراها مراجع (مراجعو) الحسابات الخارجي (الخارجيون) ضرورة لإجراء المراجعة. ويسمح للمراجع الخارجي (للمراجعين الخارجيين) بناء على طلبه (طلبهم) بالاطلاع على المعلومات المصنفة على أنها "خاصة" والتي توافق الأمانة العامة على أنها لازمة للمراجع الخارجي (للمراجعين الخارجيين) لأغراض مراجعة الحسابات وكذلك المعلومات المصنفة على أنها سرية. وعلى المراجع الخارجي (المراجعين الخارجيين) والعاملين معه (معهم) أن يحترموا الطبيعة الخاصة والسرية لأية معلومات مصنفة على هذا النحو توضع تحت تصرفهم، وألا يستخدموها إلا في الأغراض التي تتصل مباشرة بأداء عمليات المراجعة. ولمراجع (لمراجعو) الحسابات الخارجي (الخارجيين) أن يسترعي (يسترعوا) نظر جمعية الصحة إلى أية حالة تحجب عنه/ عنهم فيها المعلومات المصنفة على أنها "خاصة" والتي يرى (يرون) أنها لازمة لأغراض المراجعة.

C.L.35.2010

خ.د.٣٥-٢٠١٠

Appendix 1

- ٣ -

التذييل ١

٤- ليس من سلطة المراجع الخارجي (المراجعين الخارجيين) رفض أي بنود واردة في الحسابات ولكن له أن يوجه (لهم أن يوجهوا) نظر المدير العام إلى أية عملية تخامره (تخامرهم) شكوك في قانونيتها أو سلامتها، لاتخاذ اللازم. وتبلغ اعتراضات المراجع، على هذه العمليات أو غيرها، إلى المدير العام فوراً عندما تظهر أثناء فحص الحسابات.

٥- يبدي مراجع (مراجعو) الحسابات الخارجي (الخارجيون) ويوقع (يوقعون) رأياً بشأن البيانات المالية للمنظمة. ويتضمن الرأي العناصر الأساسية التالية:

- (أ) تحديد البيانات المالية التي تمت مراجعتها؛
- (ب) إشارة إلى مسؤولية إدارة الهيئة ومسؤولية المراجع الخارجي (المراجعين الخارجيين)؛
- (ج) إشارة إلى المعايير المتبعة في إجراء المراجعة المالية؛
- (د) وصف العمل الذي تم أدائه؛
- (هـ) إبداء الرأي بشأن البيانات المالية وما إذا كانت:
 - (١) تعرض بوضوح الموقف المالي في نهاية الفترة ونتائج التنفيذ لتلك الفترة؛
 - (٢) قد أعدت وفقاً للسياسات المحاسبية المعلنة؛
 - (٣) السياسات المحاسبية مطبقة على أساس متوافق مع الفترة المالية السابقة؛
- (و) إبداء الرأي بشأن امتثال المعاملات المالية لأحكام اللائحة المالية والسند التشريعي؛
- (ز) تاريخ إبداء الرأي؛
- (ح) اسم مراجع (مراجعي) الحسابات الخارجي (الخارجيين) ووظيفته (وظائفهم)؛
- (ط) المكان الذي تم فيه التوقيع على التقرير؛
- (ي) الإشارة، عند الضرورة، إلى تقرير مراجع الحسابات الخارجي (تقارير مراجعي الحسابات الخارجيين) عن البيانات المالية.

٦- يجب أن يتضمن تقرير المراجع الخارجي (المراجعين الخارجيين) المقدم إلى جمعية الصحة بشأن العمليات المالية ما يلي:

- (أ) نوع الفحص الذي قام (قاموا) به ومداه؛

C.L.35.2010

خ.د. ٣٥-٢٠١٠

Appendix 1

- ٤ -

التذييل ١

(ب) المسائل التي تؤثر على اكتمال الحسابات أو دقتها، على أن يتضمن التقرير، حسب اللزوم:

- (١) المعلومات اللازمة لتفسير الحسابات بوضوح؛
- (٢) أي مبالغ كان يتعين تحصيلها ولم تدرج في الحسابات؛
- (٣) أي مبالغ يوجد بشأنها التزام قانوني أو طارئ، ولم تسجل أو تدون في البيانات المالية؛
- (٤) المصروفات التي لا تؤيدها مستندات سليمة؛
- (٥) ما إذا كانت المنظمة تمسك دفاتر حسابات منتظمة، وإذا كان هناك خروج ذو طابع مستمر وملمس على مبادئ المحاسبة المقبولة عامة فينبغي الكشف عنه؛

(ج) المسائل الأخرى التي ينبغي أن تحاط جمعية الصحة علماً بها مثل:

- (١) حالات التزييف أو افتراض التزييف؛
- (٢) الإسراف في إنفاق أموال المنظمة أو أصولها الأخرى أو إنفاقها في غير الوجه المخصصة لها (بغض النظر عن سلامة القيود الحسابية الخاصة بهذه العمليات)؛
- (٣) الإنفاق الذي يعرض المنظمة لتحمل مصاريف أخرى كبيرة؛
- (٤) أي عيب في النظام العام أو في القواعد التفصيلية التي تحكم الرقابة المفروضة على الإيرادات والمصروفات أو على الإمدادات والمعدات؛
- (٥) الإنفاق الذي لا يتفق ومقاصد جمعية الصحة مع مراعاة عمليات النقل المرخص بها في الميزانية؛
- (٦) الإنفاق الذي يتجاوز قيمة الاعتمادات المعدلة بعمليات النقل المرخص بها في الميزانية؛
- (٧) الإنفاق الذي لا يتمشى مع أحكام الترخيص الصادر بشأنه؛

(د) الدقة أو خلافها في السجلات الخاصة بالإمدادات والمعدات، من واقع عمليات الجرد وفحص السجلات.

وفضلاً عن ذلك يجوز أن يتضمن التقرير إشارة إلى ما يلي:

(هـ) العمليات التي وردت ضمن حسابات فترة مالية سابقة والتي أمكن الحصول على معلومات جديدة بشأنها، أو العمليات الخاصة بفترة مالية لاحقة والتي يبدو من المستصوب أن تخطر جمعية الصحة بها سلفاً.

C.L.35.2010

خ.د. ٣٥-٢٠١٠

Appendix 1

- ٥ -

التذييل ١

٧- لمراجع (لمراجعي) الحسابات الخارجي (الخارجيين) أن يبدي/ يبدوا لجمعية الصحة أو للمدير العام أية ملاحظات بشأن النتائج التي أسفرت عنها مراجعة الحسابات وأية تعليقات على التقرير المالي يراها/ يرونها مناسبة.

٨- متى كان مجال المراجعة ضيقاً أمام المراجع الخارجي (المراجعين الخارجيين) أو إذا لم يتسن له (لهم) الحصول على إثباتات كافية فعلى المراجع الخارجي (المراجعون الخارجيون) أن يشير (يشيروا) إلى ذلك في تقريره (تقريرهم) مع توضيح سبب تعليقاته (تعليقاتهم) وأثر ذلك بالنسبة للوضع المالي والعمليات المالية الواردة في السجلات.

٩- لا يجوز أن يُضمّن المراجع الخارجي (المراجعون الخارجيون) تقريره (تقريرهم) أي نقد قبل أن تتاح للمدير العام أولاً فرصة ملائمة لشرح المسألة محل الملاحظة.

١٠- لا يتعين على المراجع الخارجي (المراجعين الخارجيين) ذكر أية مسألة مشار إليها فيما تقدم تكون، في رأيه (رأيهم)، غير ذات بال من كل الوجوه.

C.L.35.2010

خ.د. ٣٥-٢٠١٠

Appendix 2

التذييل ٢

منظمة الصحة العالمية

مراجعو الحسابات الخارجيون المعينون في الفترة من ١٩٤٨ إلى ٢٠١١

الفترة	عدد السنوات	الاسم	الجنسية
١٩٤٨-٩-١ إلى ١٩٦٦-١٢-٣١	١٨	السيد أونو برونسكوغ	سويدي
١٩٦٧-١-١ إلى ١٩٧٣-١٢-٣١	٧	السيد لارس بريبي	نرويجي
١٩٧٤-١-١ إلى ١٩٧٧-١٢-٣١	٤	السيد لارس ليندمارك	سويدي
١٩٧٨-١-١ إلى ١٩٨١-١٢-٣١	٤	السير دوغلاس هنلي	بريطاني
١٩٨٢-١-١ إلى ١٩٩٥-١٢-٣١	١٤	شاغل منصب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	بريطاني
١٩٩٦-١-١ إلى ٢٠٠٣-١٢-٣١	٨	شاغل منصب مراجع الحسابات العام في جمهورية جنوب أفريقيا	جنوب أفريقي
٢٠٠٤-١-١ إلى ٢٠١١-١٢-٣١	٨	شاغل منصب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند	هندي

C.L.35.2010

خ.د. ٣٥-٢٠١٠

Appendix 3

التذييل ٣

منظمة الصحة العالمية

تعيين مراجع الحسابات الخارجي

معلومات أساسية

١ - أسلوب مراجعة الحسابات العامة المتوقع

تسعى منظمة الصحة العالمية إلى أن تكون عملية مراجعة الحسابات فعالة وأن تجرى وفقاً لأعلى المعايير التقنية. وينبغي أن توجه هذه العملية إلى تناول المسائل المهمة المطروحة في مجالي السياسات والممارسات المالية مع إيلاء أهمية مناسبة للمراجعات المتسمة بالكفاءة (ما يتحقق لقاء إنفاق المال).

٢ - طبيعة عملية مراجعة الحسابات

١-٢ يمكن تقدير مدى العمليات المالية التي تجريها منظمة الصحة العالمية، وبالتالي طبيعة عملية مراجعة الحسابات، من التقرير المالي المفصل المعنون "التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للفترة ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩" المتاح لدى الطلب أو على الموقع الإلكتروني لمنظمة الصحة العالمية على العنوان التالي:

http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA63/A63_32-ar.pdf

وعلاوة على ذلك فإن الوثيقتين ج ٣٢/٦٠ و ج ٣٢/٦٠ تصويب ١ المعنوتين "تعيين مراجع الحسابات" تتضمنان مناقصات طرحت بالنسبة إلى المدينين الماليين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١١. وهاتان الوثيقتان متاحان لدى الطلب أو على موقع منظمة الصحة العالمية على شبكة الإنترنت على العنوانين التاليين:

http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA60/A60_32-ar.pdf

http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA60/A60_32Corr1-ar.pdf

٢-٢ والمراكز الرئيسية للنشاط المالي هي المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية في جنيف، سويسرا، والمكاتب الإقليمية الستة الواقعة في القاهرة وبراغافيل (مع عمليات ثانوية في هراري ولبرفيل وواغادوغو) وكوبنهاغن ومانبلا ونيودلهي وواشنطن العاصمة (انظر أيضاً الفقرة ٨ أدناه) والبرنامج الأفريقي لمكافحة داء كلابية الذنب (الأنكوسركية) في واغادوغو. وتتولى المكاتب الإقليمية الستة والبرنامج الأفريقي المذكور إعداد بيانات مالية شهرية يجري استعراضها وتوحيدها بالمقر الرئيسي للمنظمة في جنيف. كما أن للمنظمة حضوراً في ما ينوف عن مائة وخمسين بلداً عن طريق ممثل أو مكتب للاتصال، بالإضافة إلى موظفين مقيمين ومشاريع في مواقع أخرى يجري فيها تكبد النفقات محلياً.

C.L.35.2010

خ.د. ٣٥-٢٠١٠

Appendix 3

-٢-

المرفق ٣

٢-٣ ويلزم إجراء مراجعة مستقلة لحسابات البرنامج الأفريقي لمكافحة داء كلابية الذنب (الأنكوسركية) والوكالة الدولية لبحوث السرطان والمركز الدولي للحساب الإلكتروني وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز والمرفق الدولي لشراء الأدوية وهي كيانات يرد عنها مزيد من التفاصيل فيما يلي.

٣- البرنامج الأفريقي لمكافحة داء كلابية الذنب (الأنكوسركية)

منظمة الصحة العالمية هي الوكالة التنفيذية للبرنامج الأفريقي لمكافحة داء كلابية الذنب (الأنكوسركية). وبالتالي، يتعين على المراجع الخارجي لحسابات منظمة الصحة العالمية أن يقوم بمهمة المراجع الخارجي لحسابات هذا البرنامج. ويمكن الحصول لدى الطلب على نسخة من آخر البيانات المالية المراجعة الخاصة بالبرنامج.

٤- الوكالة الدولية لبحوث السرطان

وفقاً للفقرة ٦-٢ من المادة السادسة من اللائحة المالية للوكالة الدولية لبحوث السرطان، يتعين على المراجع الخارجي لحسابات منظمة الصحة العالمية أن يقوم أيضاً بمهمة المراجع الخارجي لحسابات الوكالة في ليون بفرنسا. وبالتالي، فإن على المرشح المسمى لشغل منصب المراجع الخارجي لحسابات المنظمة أن يكون مستعداً للاضطلاع أيضاً بمراجعة حسابات الوكالة. ويمكن الحصول على نسخة من آخر البيانات المالية المراجعة الخاصة بالوكالة على موقعها الإلكتروني التالي:

http://governance.iarc.fr/GC/GC52/En/Docs/GC52_10.pdf

٥- المركز الدولي للحساب الإلكتروني

يتعين أيضاً على المراجع الخارجي لحسابات منظمة الصحة العالمية إجراء مراجعة مستقلة لحسابات المركز الدولي للحساب الإلكتروني. ويمكن الحصول لدى الطلب على نسخة من آخر البيانات المالية المراجعة المتاحة الخاصة بالمركز.

٦- برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز

تشير مذكرة التفاهم التي تحكم إنشاء برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز إلى أن على منظمة الصحة العالمية أن تتولى مهام إدارة ذلك البرنامج. ووفقاً لهذا المبدأ، فإن على المراجع الخارجي لحسابات المنظمة أن يتولى مهمة المراجع الخارجي لحسابات البرنامج. وبناءً على ذلك، ينبغي أن يكون المرشح المعين على استعداد للاضطلاع أيضاً بمراجعة حسابات البرنامج. ويمكن الحصول لدى الطلب على نسخة من آخر البيانات المالية المراجعة المتاحة الخاصة بالبرنامج.

C.L.35.2010

خ.د. ٣٥-٢٠١٠

Appendix 3

-٣-

المرفق ٣

٧- المرفق الدولي لشراء الأدوية

عملاً بمذكرة التفاهم الموقعة بين المرفق الدولي لشراء الأدوية ومنظمة الصحة العالمية، تُدار عمليات أمانة هذا المرفق وفقاً لدستوره وقواعد المنظمة. وبالتالي يتعين على المراجع الخارجي لحسابات المنظمة أن يقوم بمهمة المراجع الخارجي لحسابات هذا المرفق. ويطبق المرفق فضلاً عن ذلك توجيهات داخلية إضافية للتحليل المالي، وثمة تعديلات مصرح بها على الإجراءات والممارسات الإدارية للمنظمة أو استثناءات منها من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للمرفق. ويمكن الحصول على نسخة من آخر البيانات المالية المراجعة والتوجيهات الداخلية الإضافية الخاصة بالمرفق على موقعه التالي:

http://www.unitaid.eu/images/NewWeb/documents/Finance/2008-09financialstatements_web_27may10.pdf

٨- المكتب الإقليمي للأمريكتين

تتولى منظمة الصحة للبلدان الأمريكية التي يقع مقرها في واشنطن العاصمة أيضاً مهمة المكتب الإقليمي للأمريكتين التابع لمنظمة الصحة العالمية. وتعين منظمة الصحة للبلدان الأمريكية مراجع حساباتها الخارجي الذي قد يكون المراجع نفسه الذي تعينه المنظمة أو غيره، وفي هذه الحالة يتعين قيام تعاون وثيق بين كلا المراجعين.

٩- خدمات المراقبة الداخلية

يوجد في منظمة الصحة العالمية مكتب لخدمات المراقبة الداخلية يضم في الوقت الحاضر مديراً وأحد عشر موظفاً مهنيين. والمراجعون الداخليون للحسابات هم من موظفي المنظمة ويتولى المدير رفع التقارير مباشرة إلى المدير العام. وتتمثل المسؤولية الرئيسية للوحدة، حسبما يرد في المادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للمنظمة، في القيام على نحو فعال باستعراض نظم المراقبة الداخلية للمنظمة وتقييمها ورصد مدى ملاءمتها وفعاليتها. وتجري أيضاً أنواع أخرى مختلفة من الاستعراضات. ويتوقع من المراجعين الداخليين والخارجيين للحسابات أن ينسقوا عملهم لتفادي ازدواجية الجهود المبذولة وتعزيز الكفاءة في عملية المراجعة.

١٠- الرسوم المدفوعة لقاء المراجعة الخارجية للحسابات

بلغت الرسوم الشاملة التي دفعتها منظمة الصحة العالمية لقاء المراجعة الخارجية للحسابات للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ٤٢٢ ٨٦٠ دولاراً أمريكياً. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه الفترة كانت هناك مراجعة للحسابات بغرض الإشهاد في كل فترة ثنائية السنوات، ومراجعة واحدة للحسابات دون إصدار رأي. واعتباراً من عام ٢٠١٢ ستكون هناك بيانات مالية سنوية تمشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمادة ١٣-٢ من اللائحة المالية.

C.L.35.2010

خ.د.٣٥-٢٠١٠

Appendix 3

-٤-

المرفق ٣

١١ - مراجعة حسابات المشاريع

قد يُطلب من المراجع الخارجي للحسابات أن يجري مراجعات لحسابات مشاريع معينة يُتفق بشأنها مع الأمانة على رسوم إضافية.

١٢ - وخلاصة القول أن هذه الدعوة إلى تقديم أسماء مرشحين لكي يُنظر فيهم فيما يتعلق بالتعيين كمراجع خارجي للحسابات تتعلق فقط بمنظمة الصحة العالمية والبرنامج الأفريقي لمكافحة داء كلابية الذنب (الأنكوسركية) والوكالة الدولية لبحوث السرطان والمركز الدولي للحساب الإلكتروني وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز والمرفق الدولي لشراء الأدوية.

الملحق ٢

النسخة الأصلية: بالفرنسية

فرنسا

ملخص نهج مراجعة الحسابات

سننظّل بمراجعات للحسابات (وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومعايير المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات) وبمراجعات للأداء.

وسيكوّن المراجع الخارجي للحسابات السيد ميغو رأياً بشأن كل بيان مالي وسيعرض بنفسه على جمعية الصحة العالمية التقرير الذي سيتضمن توصيات عن تحسين إجراءات المساءلة والإدارة المالية في المنظمة.

المرحلة ١ - فهم الكيان الخاضع للمراجعة

تعد معرفة الكيان الخاضع للمراجعة معرفة شاملة الإطار المرجعي الذي نمارس في نطاقه إصدار الأحكام المهنية على الوجه الأكثر كفاءة وفعالية، الأمر الذي يمكننا مما يلي:

- تقييم المخاطر والضوابط الداخلية المطبقة؛
- وضع خططنا لمراجعة الحسابات وبرامج عملنا المفصلة على أمثل وجه؛
- تحديد مستوى التفاصيل الموضوعية المتعلقة بمراجعتنا للحسابات؛
- تحديد طبيعة البيانات المتاحة ومصدرها بفعالية؛
- تقييم ملائمة البيانات المقدمة لدعم الحسابات؛
- تقييم ملائمة أساليب المساءلة ورفع التقارير المالية؛
- وأخيراً تقييم العرض العام والطبيعة الإخبارية الأصلية (لصالح الدول الأعضاء) للبيانات المالية المقدمة لكي نبدي فيها رأينا.

وأثناء هذه المرحلة الأولى سنقبل جميع مصادر المعلومات المتاحة بشأن الاستراتيجية والتنظيم ومنها: مراجعات الحسابات السابقة والوثائق المرجعية (المؤسسية والتشغيلية على حد سواء) وأعمال المجالس واللجان والمقابلات مع الإدارة العليا والمسؤولين التشغيليين في المنظمة المعنية.

المرحلة ٢ - تقييم نظام المراجعة الداخلية للحسابات

تُلزم المعايير الدولية لمراجعة الحسابات مراجع الحسابات بأن يكتسب معرفة شاملة بالضوابط الداخلية التي يطبقها الكيان الخاضع للمراجعة. وسنركز من البداية على معرفة هذا النظام واختباره وتقييمه بشكل شامل. وسيتوقف مستوى التفاصيل المعتمدة بوضوح على الأهمية التي نوليها إلى هذه الضوابط الداخلية (في أسلوب مراجعتنا للحسابات المستند إلى تقييم المخاطر).

وسنركز على "ثقافة مراجعة الحسابات" (أي المواقف العامة لموظفي المنظمة وتيقظ الإدارة العليا وقدرتها على العمل بشكل استباقي) بالقدر ذاته الذي سنركز به على إجراءات مراجعة الحسابات نفسها.

وسنطلب بشكل منهجي من الإدارة العليا إعلاناً عن المساءلة بشأن الضوابط الداخلية.

المرحلة ٣ - تقييم المخاطر لأغراض تخطيط إجراءات المراقبة

إن استثمار فريقنا في الفهم الشامل للكيانات ذاتها ولضوابطها الداخلية يمكننا من معرفة وتقييم أول فئتين من المخاطر التي يمكن أن تؤثر في البيانات المالية، وهما المخاطر المتأصلة ومخاطر المراقبة.

ونحن نتبع فضلاً عن ذلك منهجاً متكاملًا ومنظماً ينطوي على معرفة وتقييم العمليات الرئيسية المتبعة أثناء الاضطلاع بالعمل وفي الآن ذاته الضوابط التي وضعت في صميم هذه العمليات، وتحولت إلى شروط للمساءلة، من أجل ضمان سير العمل بفعالية وانتظام.

ويشمر هذا النهج الشامل خريطة تخطيطية لمراجعة الحسابات يمكننا من أن نقرر، رهناً بفعالية العمليات ومتانة الضوابط، ما إذا كان يتعين تطبيق مجموعة أكبر أو أصغر من الاختبارات الموضوعية على فئات المعاملات المختلفة.

المرحلة ٤ - مراجعة الحسابات في حد ذاتها

المراجعة المالية

إن العمل التحضيري الذي يمكننا من الربط بين العمليات التشغيلية وعناصر المساءلة الخاصة بالبيانات المالية ييسر الاضطلاع بمراجعة الحسابات في حد ذاتها. وبالتالي يمكن تناول كل عنصر من عناصر البيانات المالية إما كلياً أو جزئياً وفقاً لسبعة تأكيدات أساسية مطبقة (معايير مراجعة الحسابات العادية) وهي الوجود، والحقوق والواجبات، والواقعية، والاكتمال، والتقييم، والقيمة والتخصيص، والعرض.

ويضع مدير مراجعة الحسابات خطة للمراجعة ويوافق عليها. وتعد هذه الخطة بمثابة خارطة الطريق التي تسيّر عليها أفرقة مراجعة الحسابات. ولا يُكشف عن هذه الخطة للمنظمة أو للكيانات التابعة لها، لكنها تستخدم كأداة في الاجتماعات الاستهلاكية التي ينظمها مديرنا وأهم معاونيه مع المديرين وسائر موظفي المنظمة (المديرون الماليون ومديرو المراجعة الداخلية للحسابات ومديرو العمليات الرئيسية).

مراجعة الأداء

طوّرت محكمة مراجعة الحسابات خلال مهماتها الدولية لمراجعة الحسابات ثقافة خاصة لتقييم الأداء. وترى المحكمة أن مراجعة الحسابات ومراجعة الأداء أمران ضروريان لتكوين رأي سليم بشأن الأداء. لذا فإن أسلوبنا لا يقتصر على مراجعة البيانات المالية. فمراجعة الأداء التي تقوم على تحليل العمليات الرئيسية في المراجعة المالية ترمي إلى تقييم عمل المنظمة من منظور الكفاءة والفعالية.

ونحن نلتزم بأن نجري في إطار خطط عملنا السنوية تحديثاً منتظماً للتحليلات والتوصيات التي نصدرها أثناء مراجعاتنا للأداء وذلك لكي نتيح للمنظمة سبلاً لمتابعة أثر التوصيات المعتمدة.

وسنعين موظفاً لمراقبة النوعية. وستسحب هذه المراقبة على السياسات العامة والإجراءات التي يضعها مراجع الحسابات الخارجي لضمان أن مراجعة الحسابات تتسم بنوعية ممتازة.

والخطط التي نضعها لمراجعة الحسابات سرية. وقد أوردنا في هذا الطلب وصفاً مفصلاً للمنهجية المتبعة في إعداد خطط مراجعة الحسابات، ومع ذلك سنرسل لكم على أساس من السرية التامة مثلاً سابقاً عن خطة لمراجعة الحسابات (انظر الملحق، كما هو مطلوب في الفقرة (ب) من الدعوة إلى تقديم الترشيحات).

السيرة الذاتية^١

[النسخة الأصلية: بالفرنسية]

المرشح لوظيفة المراجع الخارجي لحسابات منظمة الصحة العالمية

السيد ديديه ميغو رئيس محكمة مراجعة الحسابات هو المرشح للقيام بواجبات مراجع حسابات منظمة الصحة العالمية لولاية مبدئية من أربع سنوات تغطي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥.

السيرة الذاتية للسيد ديديه ميغو

السيد ميغو (المولود في ٦ حزيران/ يونيو ١٩٥٢) متخرج في معهد الدراسات السياسية بمدينة ليون وهو حاصل على شهادة عليا في القانون العام. وكان عضواً في الجمعية الوطنية من عام ١٩٨٨ إلى عام ٢٠١٠. وشغل منصب المقرر العام للجنة المالية من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٢ حيث اضطلع بدور رئيسي في إصلاح الميزانية والمساءلة في سنة ٢٠٠١ بما أدى إلى إدراج المساءلة على أساس الاستحقاق والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الحسابات الوطنية، وكلف محكمة مراجعة الحسابات بالإشهاد على ذلك، وأخضع الميزانية الوطنية لتقييم الأداء. وشغل السيد ميغو منصب رئيس اللجنة المالية التابعة للجمعية الوطنية من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠ قبل أن يؤدي اليمين بصفته رئيساً لمحكمة مراجعة الحسابات في ١١ آذار/ مارس ٢٠١٠. وهذا تعيين لمدى الحياة.

ويُشرف السيد ميغو على النظام الوطني للمحكمة المالية (محكمة مراجعة الحسابات والشعب التابعة لها على مستوى المناطق والأقاليم والبالغ عددها ٢٦ شعبة) الذي ينسحب اختصاصه على الحكومة والضمان الاجتماعي والشركات العامة والسلطات المحلية وهيئات القطاع الخاص التي تتلقى أموالاً عامة أو منحة. ويرأس المحكمة التأديبية (لشؤون الميزانية والمالية) التي تعاقب على المخالفات الإدارية، كما أنه يرأس لجنتين للتقييم والرصد تشرفان على الضرائب الإلزامية وإدارة الخدمات العامة. وفي عام ٢٠١١ ساعد باعتباره عضواً في لجنة مكونة من ثلاثة من كبار القضاة في وضع إطار للأحكام الخاصة بتعارض المصالح في الحياة العامة.

أنشطة رئيس محكمة مراجعة الحسابات على الصعيدين الوطني والدولي

يحدد الرئيس استراتيجية المحكمة ويقرر البرنامج السنوي لمراجعة الحسابات. ويدير ميزانية نظام المحكمة المالية (٢٧٠ مليون دولار أمريكي) وموظفيه بالكامل (١٨٠٠ شخص).

وهو الموظف الذي يرأس الهيئات الجماعية التي تتخذ القرارات بشأن منشورات المحكمة (حوالي ٣٠ منشوراً في السنة) ويُنشر هذه التقارير للجمهور ووسائل الإعلام، وهذه المنشورات هي: التقرير السنوي الذي يحل الطريقة التي توبعت بها توصيات المحكمة السابقة؛ وستة تقارير وصكوك إشهاد تتعلق بالميزانية الوطنية وميزانية الضمان الاجتماعي؛ وثلاثة أو أربعة تقارير متخصصة؛ وحوالي ١٥ بلاغاً إلى البرلمان؛ وثلاثة أو أربعة تقارير عن المنظمات التي تمول من الأعمال الخيرية العامة. كما أنه يعمم حوالي ٣٠ خطاباً تتضمن ملاحظات للوزراء الذين يعملون في مجال الخدمات العامة.

١ المادة الواردة في هذا الفرع مستنسخة كما قدمها المرشح.

وتنشر المحكمة عدداً من التقارير في مجالات تهم منظمة الصحة العالمية، مثل خطة مكافحة السرطان (٢٠٠٨) والسياسة العامة لمكافحة الأيدز والعدوى بفيروسه (٢٠١٠) والأدوات المستدامة لإدارة المياه (٢٠١٠).

الأنشطة الدولية

يشغل السيد ميغو في الوقت الراهن منصب المراجع الخارجي لحسابات ثماني منظمات دولية. وشغل منصب المراجع الخارجي لحسابات الأمم المتحدة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠، ولا يزال يتولى هذا المنصب في منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمة الدولية للفرانكفونية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة الأوروبية لاستغلال سواحل الأرصاد الجوية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومجلس أوروبا. وقد ساعدت محكمة مراجعة الحسابات عدداً من هذه المنظمات على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

والسيد ميغو هو رئيس الفريق العامل المعني بتقييم الأداء التابع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وهو عضو في اللجان التوجيهية لثلاث لجان استراتيجية في المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات معنية بالمعايير المهنية وبناء القدرات وتبادل المعارف. وهو رئيس الفريق المكلف برصد المبدأين ٢٠ و ٢١ الخاصين بالشفافية والمساءلة من مبادئ المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات اللذين اعتمدهما مؤتمر المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٠. وهو عضو فريقين عاملين معنيين بمراجعة الحسابات الخاصة بالبيئة وتكنولوجيا المعلومات في المنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، كما يشترك (مع أسبانيا) في رئاسة لجنة التدريب التابعة للمنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

وفي عام ٢٠١٠ رأس السيد ميغو لجنة الاتصال الخاصة بالمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الاتحاد الأوروبي، وهو يشارك في الوقت الراهن في الأعمال التحضيرية للجنة لعام ٢٠١١.

وهو الأمين العام لرابطة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات المشاركة في استخدام اللغة الفرنسية، وهي عضو منتسب إلى المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وتضطلع بدور كبير في بناء القدرات وتحقيق التبادل المهني.

الرسوم المقترحة لمراجعة الحسابات

وقت العمل المقدر

ينسحب هذا التقدير على مراجعة البيانات المالية السنوية لمنظمة الصحة العالمية وكياناتها غير الموحدة (البرنامج الأفريقي لمكافحة داء كلابية الذنب (الأنكوسركية) والوكالة الدولية لبحوث السرطان والمركز الدولي للحساب الإلكتروني وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز والمرفق الدولي لشراء الأدوية) فضلاً عن مراجعات الأداء. وستجرى مراجعاتنا للحسابات في المقر الرئيسي للمنظمة والمكاتب الإقليمية.

وبعد تحليلنا لأعمال المنظمة وبياناتها المالية وتقاريرها السنوية، واستناداً إلى الخبرة التي اكتسبناها في المنظمات الدولية الأخرى التي قمنا بمراجعة خارجية لحساباتها، نرى أن مراجعة حسابات المنظمة ستستلزم ٥٩٠ يوماً لمراجعة الحسابات في الموقع أو ٣٦ شهر عمل لكل سنة. وستخضع أي إعادة نظر في هذا التقدير خلال دورة مراجعة الحسابات بطبيعة الحال إلى مناقشة مسبقة مع المنظمة. وسنقدم تقريرنا بالفرنسية والإنكليزية.

الرسوم

سترسل محكمة مراجعة الحسابات فاتورة إلى منظمة الصحة العالمية بمبلغ ٣٩٣ ٤١٣ دولاراً أمريكياً لكل سنة، دون زيادة طوال فترة الولاية، موزعة كما يلي:

المبلغ بالدولارات الأمريكية	
٢٨٧ ١٧٠	منظمة الصحة العالمية
١٢٦ ٢٢٣	الكيانات غير الموحدة
٤١٣ ٣٩٣	المجموع

وتغطي هذه الرسوم جميع المصاريف المتعلقة بمهمتنا وتشمل الأجور وتكاليف السفر وتكاليف أعمال السكرتارية وما يتعلق بذلك من مصاريف أخرى، بالإضافة إلى البدلات اليومية لموظفي مراجعة الحسابات. ومن المفهوم أن منظمة الصحة العالمية ستوفر المكاتب وسبل الاتصال والتصوير والمستلزمات المكتبية مجاناً لمراجعي الحسابات وبالتالي فإن هذه الأمور لا تدرج ضمن تكاليفنا.

الملحق ٣

ألمانيا

ملخص نهج مراجعة الحسابات

سنقوم بمراجعة الحسابات وفقاً لأفضل الممارسات في هذا المجال.

ونحن نخطط عمليات مراجعة الحسابات وننفذها ونعد التقارير عنها وفقاً للمعايير المقبولة دولياً. ونتبع المعايير المحاسبية الدولية الصادرة للقطاع الخاص والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وسنتبع في إسهادنا على البيانات المالية لمنظمة الصحة العالمية المعيار ISA 700 الذي يلزمنا بالامتثال للشروط الأخلاقية وتخطيط مراجعة الحسابات والاضطلاع بها للحصول على ضمان معقول بأن البيانات المالية لا تتضمن أية أخطاء جوهرية.

وقد أضيف إلى المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات فصلاً عن مراجعة الأداء بالاستناد إلى المعايير المحاسبية الدولية التي تشجع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات على التشديد بشكل أكبر على التوفير والكفاءة والفعالية، وليس فقط على مجرد التحقق من صحة الجوانب المحاسبية. وسيتخذ مراجعو الحسابات التابعين لنا في جميع أعمالهم موقفاً تعاونياً تجاه إدارة المنظمة ومراجعي الحسابات الداخليين فيها، ونحن نود الاستمرار في اتباع هذه الممارسة التي تعد من أفضل الممارسات.

أساليب مراجعة الحسابات

سنطبق الأساليب التالية أثناء مراجعتنا للحسابات:

المراجعة المالية

ترمي المراجعة المالية أساساً إلى تقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعرض بشكل أمين الموقف المالي في نهاية فترة مالية ما، وما إذا كانت البيانات المالية أعدت وفقاً للمبادئ التوجيهية والسياسات العامة المعنية في مجال المسألة والمطبقة بما يتمشى مع المبادئ التوجيهية والسياسات العامة المطبقة في الفترة المالية السابقة.

وستستند المراجعة المالية إلى إجراءات المراجعة التحليلية، ويتضمن ذلك تدقيقاً مفصلاً للبيانات المالية وفحصاً لنظام المراقبة الداخلية في المنظمة واختباراً لعينات من المعاملات والقوائم. وتدعم المراجعة المالية التي نجريها ببرنامج حاسوبي تجاري لمراجعة الحسابات.

مراجعة الأداء

إن الخطوة الأولى في مراجعة الأداء هي فهم موضوع المراجعة عن طريق القيام بتحليل للمهام. ويجري في هذا الصدد تحديد المجالات التي لها أثر مالي كبير على المنظمة وتعرضها لمخاطر كبرى. وكنتيجة للمناقشة مع الموظفين المسؤولين وجمع البيانات المتعلقة بمراجعة الحسابات في مرافق وحدات الإدارة الوظيفية والبرنامجية، قد تبرز مواضيع إضافية للمراجعة.

وستغطي مراجعات الأداء طائفة أنشطة المنظمة برمتها. وسوف نقيسها بمعايير التوفير والكفاءة والفعالية. ولجعل مراجعاتنا فعالة على أقصى نحو ممكن، قد ننظر في طلب الدعم من مراجعي الحسابات العاملين في البلدان النامية، إذا لزم القيام بفحوص خاصة في مجالات العمليات.

وستكون نسبة مراجعة الأداء إلى المراجعة المالية حوالي ٦٠ إلى ٤٠. وبالتالي فإن فريقنا يتمتع بالمؤهلات المالية والتقنية على حد سواء.

تقييم المخاطر باعتباره جزءاً من مراجعات الحسابات

ستتقّم أوجه القوة والضعف في الضوابط الموجودة داخل النظم المالية في المنظمة لتحديد احتمال وقوع خطأ جوهري. وستساعد نتائج هذا التقييم على تحديد مستوى بيانات المراجعة اللازمة لدعم رأي مراجعي الحسابات وتركيز الجهود المبذولة في المجالات العالية المخاطر وتحسين فعالية تكاليف اختبارات مراجعة الحسابات.

خطة العمل

حسبما طُلب، نُقدّم عينة من خطة العمل في الملحق بهذه الوثيقة. وقد صممنا هذه الخطة لإحدى مراجعاتنا. وسنصمم خطة شبيهة لمنظمة الصحة العالمية متى قمنا بتحليل ولاية المنظمة وإجراء التقييم الضروري للمخاطر.

المعايير المهنية التي ستطبق على المراجعات

سنجري مراجعة حسابات منظمة الصحة العالمية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية في شكل المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وقد صممت المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات هذه المعايير وفقاً للظروف الخاصة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وأيدها فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالمراجعة المالية، نطبق حتى إشعار آخر المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة التي اعتمدها فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة. ومع ذلك فسنطبق على أول بيان مالي نراجع لمنظمة الصحة العالمية (٢٠١٢) المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (بقدر ما تنفذ المنظمة هذا التغيير بنجاح).

السيرة الذاتية^١

ألف السيرة الذاتية والتفاصيل الخاصة بالأنشطة الوطنية والدولية

Adenauerallee 81
D-53113 Bonn
Germany

الأستاذ الدكتور ديتر إنغلز
رئيس المحكمة الاتحادية
(المؤسسة العليا الألمانية
لمراجعة الحسابات)

ولد في ٧ شباط/ فبراير ١٩٥٠ في مدينة ميشيرنش بألمانيا

متزوج وله طفلان

- ابتداءً من عام ٢٠٠٢ رئيس المحكمة الاتحادية (المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات)
- رئيس المنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (٢٠٠٥-٢٠٠٨)
- ولايات المحكمة الاتحادية كمراجع خارجي للحسابات أثناء رئاسته:
- مراجع خارجي لحسابات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (ابتداءً من عام ٢٠٠٩)
 - مراجع خارجي لحسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (ابتداءً من عام ٢٠٠٤)
- ابتداءً من عام ٢٠٠١ أستاذ في المدرسة الألمانية للدراسات العليا في علوم الإدارة في مدينة شبير
- ١٩٩٦-٢٠٠٢ نائب رئيس المحكمة الاتحادية
- ١٩٩٢-١٩٩٦ مدير المكتب الإداري لمجموعة برلمانية تابعة لحزب ألماني
- ١٩٨٣-١٩٨٩ موظف مدني كبير، وآخر منصب شغله في جملة أمور كمدير تنفيذي كبير في مكتب البرلمان الفيدرالي الألماني، هو رئيس أمانة لجنة التخصيصات البرلمانية
- ١٩٧٨-١٩٨٣ باحث منتسب في معهد القانون الجنائي في جامعة بون
- ١٩٧٩ درجة الدكتوراه في القانون
- ١٩٦٨-١٩٧٣ دراسات في القانون في جامعة بون ثم تعليم كمحام شاب

١ المادة الواردة في هذا الفرع مستنسخة كما قدّمها المرشح.

ألف السيرة الذاتية والتفاصيل الخاصة بالأنشطة الوطنية والدولية

الخلفية الدولية:

تغطي الأنشطة الوطنية للأستاذ الدكتور إنغلز الطائفة الكاملة لمهام المراجعة الخارجية للحسابات في الإدارات والوكالات الفيدرالية فضلاً عن العلاقة بالبرلمان. وتشمل الأنشطة الدولية مراجعة الحسابات ومسؤوليات تمثيلية تتعلق بالمنظمات الدولية واتصالات العمل الدائمة مع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان الأجنبية، مع التركيز مؤخراً على تقديم الدعم التقني إلى بلدان وسط وشرق أوروبا.

في عام ٢٠٠٥ استضافت المحكمة الاتحادية المؤتمر السادس للمنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في بون. وفيما بعد، تولى الأستاذ الدكتور إنغلز رئاسة المنظمة لمدة ثلاث سنوات.

عندما بدأ فترة ولايته كنائب لرئيس المحكمة الاتحادية في عام ١٩٩٦ كانت هذه المحكمة تتولى مهمة المراجع الخارجي لحسابات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وانتهت هذه الولاية في عام ٢٠٠٢.

ابتداءً من ١ تموز/ يوليو ٢٠٠٤ تولت المحكمة الاتحادية مهمة المراجع الخارجي لحسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأصدرت تقريرها الأول باعتبارها المراجع الخارجي لحسابات الوكالة في ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٥.

كلف مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المحكمة الاتحادية بمهمة المراجع الخارجي لحسابات المنظمة لفترة أولى من ثلاث سنوات من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١.

الرسوم المقترحة لمراجعة الحسابات

العرض المالي للمحكمة الاتحادية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥

نعرض على منظمة الصحة العالمية (المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية) خدمات المحكمة للفترتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥ على أساس النمو الحقيقي الصفري (تقدر تسوية معدل التضخم في نهاية عام ٢٠١٣ بنسبة ٢ في المائة فقط) بالشروط التالية لكل سنة:

شهور العمل لكل سنة	الرسوم لعام ٢٠١٢ (بالدولارات الأمريكية)	الرسوم لعام ٢٠١٣ (بالدولارات الأمريكية)	الرسوم لعام ٢٠١٤ (بالدولارات الأمريكية)	الرسوم لعام ٢٠١٥ (بالدولارات الأمريكية)
٥٠	٤٩٠ ٠٠٠	٤٩٠ ٠٠٠	٤٩٩ ٨٠٠	٤٩٩ ٨٠٠

وقد حسبت الرسوم على أساس أن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو هو ١,٣٥ دولار أمريكي/ يورو. وتعزى الزيادة المعتدلة مقارنة بفترة السنتين الحالية إلى إيداء مراجع الحسابات رأيه سنوياً حسبما تقتضيه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولن تضاف زيادة في الرسوم لكل سنة ثانية من المهمة.

وفيما يتعلق بالرأي المنفصل الذي يتعين أن يبديه مراجع الحسابات بشأن البرنامج الأفريقي لمكافحة داء كلابية الذنب (الأنكوسركية) والوكالة الدولية لبحوث السرطان والمركز الدولي للحساب الإلكتروني وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز والمرفق الدولي لشراء الأدوية، فإننا نتوقع العمل أربعة شهور في كل سنة للقيام بالمراجعة الإضافية لحسابات جميع هذه الكيانات، الأمر الذي ينتج عنه ما يلي:

شهور العمل لكل سنة	الرسوم لعام ٢٠١٢ (بالدولارات الأمريكية)	الرسوم لعام ٢٠١٣ (بالدولارات الأمريكية)	الرسوم لعام ٢٠١٤ (بالدولارات الأمريكية)	الرسوم لعام ٢٠١٥ (بالدولارات الأمريكية)
٤	٤٩ ٠٠٠	٤٩ ٠٠٠	٤٩ ٩٨٠	٤٩ ٩٨٠

وفيما يتعلق بالمراجعة المالية ومراجعة الأداء في منظمة الصحة العالمية ومكاتبها الإقليمية، وفي الكيانات الخمسة غير الموحدة تبلغ تقديراتنا، بما فيها جميع التكاليف التي ستحمل على المنظمة على أساس التعيين الراهن، ما يلي:

شهور العمل لكل سنة	الرسوم لعام ٢٠١٢ (بالدولارات الأمريكية)	الرسوم لعام ٢٠١٣ (بالدولارات الأمريكية)	الرسوم لعام ٢٠١٤ (بالدولارات الأمريكية)	الرسوم لعام ٢٠١٥ (بالدولارات الأمريكية)
٥٤	٥٣٩ ٠٠٠	٥٣٩ ٠٠٠	٥٤٩ ٧٨٠	٥٤٩ ٧٨٠

ونود أن ننوه إلى أن جميع الأعمال التي سنضطلع بها في المحكمة الاتحادية ستكون مجانية. ونحن لا نطلب سوى سداد تكاليف أشهر العمل التي ستمضيها في المنظمة. ولن يؤخذ أي وقت إضافي للمراجعة في الحسبان. ويشمل ذلك ما يلي:

- إعداد التقارير وتقييم الردود

- تقييم الوثائق المستمدة من موقع المنظمة على الإنترنت
- التحضير للبعثات الميدانية
- إعداد خطط مراجعة الحسابات والوثائق التصويرية
- اجتماعات المراجع الخارجي للحسابات وموظفيه مع الأجهزة الرئاسية
- تدريب الموظفين.

ونقدر الوقت الإضافي الذي سئمضيه في مقرنا الرئيسي بحوالي ٢٠ شهر عمل. وإذا لزم بذل المزيد من الجهود في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام الإدارة العالمي للمنظمة، فلن نطلب سداد مدفوعات أخرى.

ونظراً لأننا لا نستطيع أن نضع تقديراً موثقاً لشهور العمل اللازمة للكيانات غير الموحدة، فنحن نقدر الوقت اللازم للإشهاد على حسابات هذه الكيانات بما يبلغ ٤ شهور عمل في الموقع. وإذا احتجنا مزيداً من الوقت لهذه العملية فسندخل بالعمل الزائد دون أجر إضافي.

ويتطلب تركيزنا على إجراء مراجعات للحسابات تحقق قيمة لقاء الثمن بذل المزيد من الجهود وزيادة تكاليف مراجعة الحسابات زيادة طفيفة. وفي المقابل، ستحصل المنظمة على تحليلات تبين أوجه التآزر وغالباً ما توفر الأموال في الأجل القصير.

الملحق ٤

غانا

ملخص أسلوب المراجعة

أسلوب وإجراءات ومعايير المراجعة

١- سيستند أسلوب المراجعة إلى تحديد المخاطر، وسيكون قائماً على الأغراض المستهدفة وموجهاً نحو المراقبة. وستشمل مجالات المهام المتوقع تغطيتها إدارة النقدية، ومراقبة الميزانية، والعقود والمشتريات، والأسفار، والموظفين والمرتبات، وتنفيذ المشاريع، والصناديق الاستثنائية والحسابات الخاصة، ومراقبة الممتلكات المعمرة وغير المعمرة والمسائل المتصلة بتصريف الشؤون.

٢- وستتم المراجعة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمعايير الموحدة لمراجعة الحسابات المقبولة عموماً، وستخضع لأي توجه خاص تقررته جمعية الصحة، بموجب اللائحة المالية لمنظمة الصحة العالمية.

٣- وسيتضمن أدائي للمراجعة إبداء التعليقات على بعض المسائل الهامة مثل مصداقية الميزانية وشموليتها وشفافيتها، وإعداد الميزانية بالاستناد إلى السياسات العامة، وإمكانية التنبؤ والمراقبة لدى تنفيذ الميزانية، والمحاسبة، والتسجيل والتبليغ في تقرير المقدم إلى جمعية الصحة.

٤- وستطبق على أغراض المنظمة وبرامجها وأنشطتها، حسبما يلزم، المبادئ الأساسية والاعتبارات المبينة في إطار الإدارة المالية العامة المتبع على الصعيد العالمي، مع مراعاة القرارات والسياسات التي تعتمد عليها جمعية الصحة. وسيشمل ذلك المسائل المتصلة بمصداقية وشمولية وشفافية الميزانيات والمخاطر المالية، وإمكانية التنبؤ والمراقبة لدى تنفيذ الميزانية، والتسجيل والمحاسبة وتبليغ المعلومات الناتجة لأغراض اتخاذ القرارات ومراقبة الإدارة.

٥- وستجرى دراسة، مع إبداء التعليقات المناسبة بهذا الشأن، للعلاقات القائمة مع المكاتب الإقليمية والميدانية، ومع الأجهزة المنتسبة، ولأثر أنشطتها في تعزيز أهداف وأغراض المنظمة. وسيتم اختيار الأنشطة الخاضعة للمراجعة وتحديد أولوياتها وفقاً لحجم الميزانية، وحسب مخاطر المراجعة وتعقد العمليات، وكذلك وفقاً لحساسيتها وماديتها؛ وبموجب القرار الذي يتخذه الجهاز الرئاسي للمنظمة فيما يخص السياسة العامة والمجالات ذات الأولوية.

التخطيط والتحضير

٦- سننفذ خلال هذه المرحلة بعض الأنشطة تأكيداً لنطاق التزامنا، مما سيمكننا من إعادة تأكيد مضمون الالتزام على نحو مناسب. وستشمل تلك الأنشطة عموماً ما يلي:

٧- سنعقد مع السيدة المدير العام اجتماعاً افتتاحياً نقوم خلاله بما يلي:

(أ) مناقشة تامة للأسلوب الذي ننوي اتباعه في إجراء مراجعة الحسابات؛

(ب) الحصول على آراء المدير العام بشأن أية خبرات قد يرغب في تقاسمها معنا أو بشأن أية مجالات هامة قد يرغب في منحها المزيد من الاهتمام (بالرغم من أننا سنحتفظ بالمسؤولية التامة عن عملنا)؛

(ج) مناقشة بروتوكولات الاتصال، والنتائج القابلة للقياس، والخطوات الرئيسية؛ والجداول الزمنية؛

٨- وسيناقش رئيس الفريق مع أعضاء الفريق المقترحين مسألة توزيع الأدوار من خلال اجتماع لاستخلاص المعلومات، وصلة تلك الأدوار بالتعهدات المقدمة للمنظمة.

(أ) وكجزء من الخطوات السابقة لمراجعة الحسابات، سنستعرض الوثائق ذات الصلة التي تعتبر ضرورية لأداء المراجعة:

- (١) اللائحة المالية والنظام المالي للمنظمة؛
- (٢) الميزانية المعتمدة والبيانات المالية؛
- (٣) نسخ العقود والاتفاقات الكبرى، بما في ذلك عقود الأداء؛
- (٤) المخططات التنظيمية للمنظمة؛
- (٥) تقارير مراجعة الحسابات الداخلية للفترة المستعرضة والفترة السابقة مباشرة للمراجعة؛
- (٦) أي دلائل إرشادية تنفيذية وتعليمات إدارية؛
- (٧) محاضر جلسات جمعية الصحة والمجلس التنفيذي واللجان الإدارية؛
- (٨) تقارير مراجعة الحسابات للسنوات الماضية.

الاستراتيجية وتقدير المخاطر

٩- سنستعرض خلال هذه المرحلة جميع المعلومات التي يُحصل عليها من المرحلة السابقة وسندرج نتائج ذلك الاستعراض في السياق المناسب من أجل تحديد طبيعة ونطاق شتى إجراءات المراجعة التي يلزمنا القيام بها بغية تحقيق أهداف وظيفتنا. وسنضمن في هذه المرحلة تكريس الاهتمام الواجب لمسائل تحديد المشاكل الهامة وتصميم برامج المراجعة اللازمة لمعالجة عوامل الخطر التي يتم تحديدها معالجة مناسبة وفي الوقت المناسب.

١٠- وسننفذ الأنشطة التالية في هذا الصدد:

- (أ) تحديد الأصناف الهامة من المعاملات والعمليات التي تؤثر في الحسابات الكبرى ومصادر وأسلوب إعداد المعلومات التي يترتب عليها الإفصاح عن عناصر هامة في البيانات المالية؛
- (ب) إجراء اختبارات للثبوت من فهمنا للعمليات الهامة والتأكد من وجود عمليات المراقبة اللازمة لمعالجة الأخطاء؛

(ج) اكتساب فهم لعمليات المراقبة العامة لتكنولوجيا المعلومات والتأكد من فهمها من خلال الاختبارات المنفذة لغرض تحديد فعالية تلك العمليات طوال فترة مراجعة الحسابات مما يمكننا من الاعتماد عليها وعلى أي بيانات إلكترونية قد تنتج عنها.

١١- ولضمان تناسب برامج التحقق التي ننفذها تناسباً واقعياً مع الأعمال التي سنجرىها خلال مرحلة التنفيذ، سند تقدير أولياً للمخاطر الكامنة ومخاطر المراقبة بغية التعرف على جملة المخاطر وتلخيص تقييم المخاطر لكل عملية من عمليات التحقق في وثيقة المراجعة. ولابد لنا من الإشارة إلى أننا سنقوم، في إطار مرحلة التنفيذ، بعمليات أخرى عند صياغة استنتاجاتنا فيما يخص تقدير جملة المخاطر.

التنفيذ

١٢- يتمثل الغرض الرئيسي من هذه المرحلة في ضمان تنفيذ مهامنا وفقاً للولاية المحددة كما يلي:

(أ) إبداء الرأي بشأن البيانات المالية للمنظمة والوكالات التابعة لها للشائعتين المنتهيتين في ٢٠١٣ و ٢٠١٥ على التوالي؛

(ب) التثبت من أن وضع سجلات المحاسبة، التي تشكل أساساً لإعداد البيانات المالية، والاحتفاظ بتلك السجلات يتمان بأسلوب يعكس المعاملات المالية للمنظمة؛

(ج) استعراض وتقدير مدى كفاية نظم المراقبة الداخلية التي يضعها المدير العام.

الضوابط الداخلية وسجلات المحاسبة

١٣- سنقوم بإجراءات مستفيضة لغرض الاستفادة من العمل الذي تم خلال مرحلة تقدير المخاطر في تقييم فعالية وكفاءة تصميم وتشغيل سياسات وإجراءات المراقبة الداخلية ذات الصلة. وفيما يلي عناصر المراقبة الرئيسية التي سيتم تقييمها:

(أ) الإدارة المالية وتقديم التقارير المالية؛

(ب) إدارة الأصول؛

(ج) إدارة النقدية وتقديم التقارير المالية؛

(د) المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر المتصلة بالبرامج؛

(هـ) المهام المتصلة بالموظفين كالمرتبات والاستحقاقات؛

(و) الشؤون الإدارية؛

(ز) نظم المعلومات من حيث صلتها بأي من المجالات المذكورة أعلاه.

١٤- وسنصمم اختبارات للضوابط المتصلة بجميع عمليات التحقق الهامة. كما سنعتمد على بعض الإجراءات المناسبة مثل الملاحظة والتفتيش، وفي بعض الأحوال إعادة أداء عمليات المراقبة، وسنعمل على تطبيق تلك الإجراءات.

١٥- وبالإضافة إلى الإجراءات المبينة أعلاه، سنستعرض الامتثال لشروط الاتفاقات ولمتطلبات اللائحة المالية والقواعد والمبادئ التوجيهية الأخرى.

العينات

١٦- سنتوخى تحقيق نسبة من الثقة في مراجعة الحسابات لا تقل عن ٩٥٪، مما يعني أن احتمال الخطأ المقبول لا ينبغي أن يتجاوز نسبة ٥٪. وسنتبع عمليات منتظمة لأخذ العينات في اختيار المعاملات التي ستخضع للاختبارات التفصيلية، وذلك ضماناً لتغطية حجم كافٍ من عينات معاملات الإنفاق مما يمكننا من استنتاج ما يلي:

- (أ) عدم وجود أخطاء هامة في كشف الأرقام الخاصة بالنفقات والإيرادات في البيانات المالية، مع إمكانية تبريرها بصورة مطلقة؛
- (ب) تطابق عمليات شراء السلع والأعمال والخدمات مع متطلبات اللائحة المالية والنظام المالي للمنظمة ومع سائر المبادئ التوجيهية المناسبة الخاصة بالمشتريات؛
- (ج) الاحتفاظ على نحو مناسب بجميع ما يلزم من وثائق الدعم والسجلات والملفات والحسابات؛
- (د) تنفيذ جميع عمليات المراقبة اللازمة في حدود فترة زمنية معقولة.

السيرة الذاتية^١

اقتراح بتعيين المراجع العام لحسابات غانا كمراجع خارجي لحسابات منظمة الصحة العالمية للفترتين الماليتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥

ألف: السيرة الذاتية وتفاصيل الأنشطة الوطنية والدولية لمراجع الحسابات العام لغانا

١- ولد السيد ريتشارد كوارتي كوارتي، مراجع الحسابات العام في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤. وانضم إلى دائرة مراجعة الحسابات في عام ١٩٧٦ حيث خدم في شتى الوظائف والأقسام التابعة للدائرة. وعُيّن في عام ٢٠٠٦ لشغل منصب نائب مراجع الحسابات العام لشؤون التمويل والإدارة. كما يعمل السيد كوارتي بصفته مراجع الحسابات العام منذ ٤ أيار/ مايو ٢٠٠٩ وثبت مراجعاً عاماً للحسابات في ٢ آب/ أغسطس ٢٠١٠.

٢- وعمل السيد كوارتي كوارتي منذ انضمامه للإدارة في وحدة مراقبة المديونية، وهي الوحدة المسؤولة عن مراقبة المعاملات التجارية الحكومية. وتابع السيد كوارتي الدراسة منذ عام ١٩٧٨ في معهد التدريب المحاسبي في أكرا ثم قبل في الكلية التي عُرِفَت آنذاك بكلية الإدارة في جامعة غانا لمتابعة سنتي الدراسة اللازمتين للحصول على دبلوم المحاسبة. وسجل بعدها في معهد المحاسبين القانونيين (غانا)، وأصبح محاسباً قانونياً مؤهلاً في عام ١٩٩١.

٣- واكتسب السيد كوارتي خلال ٣٥ عاماً من العمل في الخدمة العامة مهارات تحليلية جيدة، وشارك في صياغة السياسات والخطط الاستراتيجية لدائرة مراجعة الحسابات وفي تيسير دعم الجهات المانحة للإدارة. كما شارك منذ عدة سنوات في تيسير حلقات العمل والدراسة لصالح الإدارة وسائر المؤسسات الحكومية، والتي تعالج الاتجاهات الجديدة في مجال مراجعة الحسابات. ومثل السيد كوارتي الإدارة في لجنة المعايير المحاسبية التابعة لمعهد المحاسبين القانونيين (غانا) وعمل في لجنة تقارير مراجع الحسابات العام لمدة ١٥ عاماً. بالإضافة إلى ذلك، شارك السيد كوارتي في عدد من المؤتمرات وحلقات العمل المحلية والدولية للمحاسبين ومراجعي الحسابات، في كل من غانا وتركيا والسنغال وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة، الخ.

خبرة مراجعة الحسابات في الأمم المتحدة

٤- أنجز السيد كوارتي في الفترة بين عامي ١٩٨٧ و ٢٠٠٠ مهام مراجعة الحسابات في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وفي مكاتب اليونسيف، وصندوق المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وقام أيضاً بمراجعة حسابات مكتب المحكمة الجنائية الدولية في أروشا، تنزانيا في عام ١٩٩٨، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٨٧، ومركز كوبنهاغن للتعبئة والتجميع التابع للأمم المتحدة في الدانمرك في عام ١٩٨٩، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ الممثل في كينيا من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣، وإدارة عمليات حفظ السلام في الكويت في عام ٢٠٠٠.

١ المادة الواردة في هذا الفرع مستنسخة كما قدّمها المرشح.

الأنشطة التي نفذها السيد كوارتي منذ تعيينه في وظيفة مراجع الحسابات العام

- ٥- تولى السيد كوارتي منذ تعيينه مراجعاً عاماً للحسابات في آب/ أغسطس ٢٠١٠ إكمال خمسة تقارير رئيسية كان إنجازها متأخراً منذ ٢٠٠٤-٢٠٠٧، ثم تقديمها إلى البرلمان.
- ٦- وتولى السيد كوارتي، بصفته مراجع الحسابات العام، رئاسة إدارة مراجعة الحسابات في غانا، والتي يساعد أعضاؤها مراجع الحسابات العام في أداء أعماله. وسمح السيد كوارتي بتعيين خبراء آخرين لمساعدته في أداء عمله.

التعيينات

- ٧- يُعين مراجع الحسابات العام في غانا من قبل رئيس الدولة، بالتشاور مع مجلس الدولة، وهو هيئة استشارية دستورية لدى رئاسة الدولة، ويخضع مراجع الحسابات العام لنفس أحكام الصرف من الخدمة المنطبقة على قضاة المحاكم العليا. ولا تحدد مدة تعيين مراجع الحسابات العام ولكنه يتقاعد في سن ٦٠ عاماً. ويمكن منحه عقداً لمدة ٥ سنوات.
- ٨- وبموجب الدستور، يكون مراجع الحسابات العام مسؤولاً عن مراجعة حسابات القطاع العام برمته، ومؤسسات الخدمة والمؤسسات التجارية، بما في ذلك أي كيان يُستحدث ويتم إنشاؤه بالأموال العامة. وبالتالي فإن ولاية مراجع الحسابات العام الواسعة تغطي الحسابات العامة لغانا وجميع مكاتبها العمومية، بما في ذلك المحاكم، والإدارات الحكومية المحلية والمركزية، والجامعات والمؤسسات العامة ذات الطبيعة المماثلة وأي شركة عمومية أو جهاز أو منظمة تنشأ بقرار من البرلمان.
- ٩- وتم تحديد وظائف وصلاحيات وسلطات مكتب مراجع الحسابات العام بموجب قانون إدارة مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٠، القانون رقم ٥٨٤، الذي يقضي بجملة أمور منها قيام مراجع الحسابات العام بأداء طائفة واسعة من عمليات المراجعة، بما في ذلك المراجعة المالية، والتنظيمية، ومراجعة الأداء، والمراجعة البيئية، والقضائية، ومراجعة نظم المعلومات.
- ١٠- وتخضع أعمال المراجعة التي يقوم بها مراجع الحسابات العام لأحكام مدونة الأخلاقيات للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ولتلك المعايير التي يصدرها الاتحاد الدولي للمحاسبين.

رسوم مراجعة الحسابات المقترحة

تقديرات أشهر عمل مراجع الحسابات في السنة

عدد أشهر العمل في السنة للسنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥	مكاتب المنظمة
٧,٥	المقر الرئيسي
٨	المركز الدولي للحساب الإلكتروني، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز، والمرفق الدولي لشراء الأدوية، والوكالة الدولية لبحوث السرطان
٢	البرنامج الأفريقي لمكافحة داء كلابية الذنب
١٦	٢٠ مكتباً قطرياً
٣٣,٥	المجموع

رسوم مراجعة الحسابات

وفقاً للاقتراح الذي قدمناه بشأن مراجعة حسابات المنظمة، فإن رسومنا للثلاثية ٢٠١٢-٢٠١٣ ستبلغ ٨٧١ ٣٠٠ دولار أمريكي، أي ٤٣٥ ٦٥٠ دولار أمريكي في السنة.

الملحق ٥

ماليزيا

ملخص أسلوب المراجعة

أسلوب وإجراءات المراجعة

الغرض الأساسي لمراجعة الحسابات هو تعزيز وتحسين مستوى المساءلة العامة من خلال إتاحة المعلومات والضمانات بشأن علاقة المساءلة بين منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها عن طريق الدراسة المضبوطة والتبليغ الدقيق في الوقت المناسب بشأن حسابات المنظمة وإدارة أموالها ومواردها.

وتتضمن مراجعة البيانات المالية تصديق وتبليغ المعلومات الواردة في البيانات المالية للمنظمة، والبرنامج الأفريقي لمكافحة داء كلابية الذنب، والوكالة الدولية لبحوث السرطان، والمركز الدولي للحساب الإلكتروني، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز، والمرفق الدولي لشراء الأدوية. وتغطي المراجعة دراسة النظم المحاسبية التي تستند إليها تلك البيانات وصحة المعاملات المالية المنجزة. وتركز المراجعة على التوصل إلى فهم دقيق لأنشطة المنظمة ونظامها للمراقبة الداخلية من أجل التعرف على مجالات الخطر المحتملة. وستتيح عملية تقدير المخاطر أساساً للقيام بتخطيط وتوجيه جهود المراجعة نحو المجالات الهامة في البيانات المالية وتلك المجالات التي يشهد فيها احتمال حدوث خطأ جسيم أو سوء بيان المعلومات. وسيعول، عند الاقتضاء، على نظم المعلومات من خلال أداء اختبارات الامتثال بهدف خفض مستوى الاختبار الأساسي إلى أدنى حد.

أما الغرض من مراجعة الامتثال فهو التثبت من الامتثال التام لأحكام دستور المنظمة، ولائحتها المالية ونظامها المالي، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وسائر القوانين والقواعد الكتابية ذات الصلة بالإدارة المالية للمنظمة، والتي تخضع لتلك المراجعة. وتهدف المراجعة أيضاً إلى التثبت من استخدام الأموال في تحقيق الغرض الذي خصصت أو أجاز استخدامها من أجله، ومن تنفيذ أو إدارة الأنشطة المتصلة بذلك الغرض بأسلوب فعال مع مراعاة الواجبة لاقتصاد الأموال وتجنب الإهدار أو الإسراف.

بالإضافة إلى ذلك فإن النهج الذي تتبعه دائرة مراجعة الحسابات الوطنية يتضمن أثر نظم المعلومات ونظام المراقبة الداخلية ذي الصلة، ويقر بأهميتها الحيوية لعمليات المنظمة ولعملية إعداد بياناتها المالية. وسيستعرض مراجعو تكنولوجيا المعلومات، في سياق مراجعة البيانات المالية، بيانات ونظم المعالجة الإلكترونية للمعلومات بهدف التحقق بصورة مبدئية من وجود الضوابط ومن عولية نظم تكنولوجيا المعلومات، والتأكد أيضاً من دقة ضوابط تكنولوجيا المعلومات مما يتيح الاعتماد عليها في تنفيذ المراجعة وفي الحصول على المعلومات اللازمة للتعرف على مواطن الضعف في إدارة تكنولوجيا المعلومات والمخاطر الهامة المتصلة بها. وسيستخدم مراجعو البيانات المالية التقنيات الحاسوبية في تحليل المعاملات التي تتفدها المنظمة.

ضمان الجودة وتقديم التقارير

ويندرج مبدأ ضمان الجودة في "ميثاق زبائن مراجعة الحسابات"، الذي يضمن أن أداء المراجعة يتم بأسلوب مهني ويسترشد بمعايير المراجعة المقبولة دولياً.

ويمثل الاتصال والشفافية عاملين رئيسيين في تحقيق نتائج جيدة من عملية المراجعة. وستتبع دائرة مراجعة الحسابات الوطنية سياسة الاتصال الكامل مع المنظمة في كافة مراحل عملية مراجعة الحسابات. وستقوم الدائرة بتنسيق عملها مع مراجعة الحسابات الداخلية ومكتب خدمات المراقبة الداخلية حرصاً على تعزيز فعالية مراجعة الحسابات. وتعتزم الدائرة إطلاع لجنة مراجعة الحسابات بشكل متواصل بشأن عمليات المراجعة المقترحة والقائمة مع إشراك اللجنة في أنشطة مراجعة الحسابات التي تنفذها.

وستزود المنظمة طوال عملية مراجعة الحسابات بتقارير مرحلية تورد النتائج المفصلة لأعمال المراجعة المنفذة. وستيسر هذه التقارير الاتصال وتبادل المعلومات بين الدائرة والمنظمة. وستصدر الملاحظات بشأن مراجعة الحسابات بعد انتهاء عملية المراجعة. وسينظم مؤتمر ختامي تشجع المنظمة بشدة على إبداء تعليقاتها واستجاباتها خلاله. وستوجه خطابات إدارية إلى شتى المديرين التنفيذيين أو مديري المكاتب الإقليمية، وسيوجه هؤلاء ردودهم الرسمية على توصيات الدائرة. وستبذل الدائرة كل جهد ممكن من أجل ضمان التعاون، ولكن هذا التعاون لن يتم على حساب استقلالية مراجعة الحسابات؛ ويمثل تقرير مراجع الحسابات الرأي المستقل لمراجع الحسابات. وسيصدر تقرير مراجع الحسابات بشأن البيانات المالية والإدارة المالية للمنظمة بموجب أحكام المادة ١٤-٨ من اللائحة المالية.

السيرة الذاتية^١

٢-٢ مراجع الحسابات العام لماليزيا

انضم السيد تان سري داتو سيتيا أمبرين بن بوانغ إلى الخدمة العامة في عام ١٩٧١ بعد إتمامه دراسة علوم الاقتصاد في جامعة مالايا. وحصل في عام ١٩٨١ على درجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ساوث كارولينا في الولايات المتحدة الأمريكية. وبدأ عمله في الخدمة العمومية كأمين مساعد في وزارة التجارة والصناعة منذ عام ١٩٧١ ولغاية عام ١٩٧٩. وبعد تركه العمل في الوزارة من أجل متابعة الدراسة في عام ١٩٧٩، عُيّن نائباً لمدير شعبة الصناعة. وبعد حصوله على درجة الماجستير، عُيّن نائباً لمدير شعبة الصناعات الصغيرة.

وعُيّن السيد تان سري داتو سيتيا أمبرين بن بوانغ مراجعاً عاماً للحسابات في ماليزيا في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦ بعد تقاعده من العمل في الخدمة الحكومية (الخدمة المدنية الماليزية) لفترة تجاوزت ٣٥ عاماً. وشغل قبل تعيينه في هذا المنصب وظيفة الأمين العام لوزارة التربية في ماليزيا، وذلك منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وشملت خبرته الوظيفية العمل في وزارة التجارة والصناعة بين عامي ١٩٧١ و ١٩٨٢، حيث شغل منصب نائب مدير شعبة الصناعات الصغيرة في عام ١٩٨١. كما عمل في المجلس الماليزي لصناعات الخشب من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٧، وفي المعهد الوطني للإدارة العمومية منذ تموز/يوليو ١٩٨٧ ولغاية ١٩٩١.

إلى جانب ذلك، عمل السيد تان سري داتو سيتيا أمبرين بن بوانغ في البعثة الماليزية في طوكيو، اليابان، حيث شغل بين عامي ١٩٩٢ و آذار/مارس ١٩٩٥ وظيفة مدير الشؤون الاقتصادية ونائب رئيس البعثة. وعمل كمدير عام أقدم لمطار برهاد الدولي في كوالالمبور بين نيسان/أبريل ١٩٩٥ وشباط/فبراير ١٩٩٩، ووزير دولة في حكومة ولاية سيلانغور بين آذار/مارس ١٩٩٩ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وتكريماً لإسهاماته، منحت الحكومة الفيدرالية السيد تان سري داتو سيتيا أمبرين بن بوانغ عدداً من درجات الامتياز والأوسمة مثل درجة الامتياز بانغليما سيفيا ماهكوتا التي تهب لقب "تان سري" (٢٠٠٥)، وكيساتريا مانكو ماهكوتا سيلانغور في عام ١٩٩٠، كما حصل من حكومة ولاية سيلانغور في عام ٢٠٠٠ على درجة دارجاه بادوكا ماهكوتا سيلانغور التي تهب لقب داتو، وكرم يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ من صاحب السمو الملكي سلطان سيلانغور دارجاه داتو سيتيتا سلطان شرف الدين إدريس شاه التي تهب لقب داتو سيتيتا.

وقد بدأ الآن عامه السادس كمراجع الحسابات العام، ومنذ توليه هذه الوظيفة، قام السيد تان سري داتو سيتيا أمبرين بن بوانغ بإدخال عدد من التحديثات مثل إدراج نظام مرتبات النجوم لقياس أداء الإدارة المالية في الوزارات والإدارات والمؤسسات، وساند فكرة إنشاء الأكاديمية الوطنية لمراجعي الحسابات بوصفها أكاديمية للتدريب في إطار برنامج ماليزيا للتعاون التقني. وهو يتابع الآن برنامج يرمي لجعل دائرة مراجعة الحسابات الوطنية عنصراً عالمياً فاعلاً في مجال مراجعة حسابات القطاع العام عن طريق تبادل المعارف والخبرات. كما يشارك مشاركة نشيطة على المستوى المحلي والدولي من خلال المؤتمرات وحلقات الدراسة والتدريب والاجتماعات.

١ المادة الواردة في هذا الفرع مستنسخة كما قدمها المرشح.

رسوم مراجعة الحسابات المقترحة

الميزانية المقترحة لمراجعة الحسابات

تقديرات الوقت اللازم

فيما يلي أنواع المراجعة التي سيتم تنفيذها، وتقدير عدد أيام وأشهر العمل لكل مراجع يقوم بمراجعة بيانات المنظمة المالية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ و الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، بما في ذلك العمليات المنفذة في المقر الرئيسي وفي المكاتب الإقليمية والميدانية:

نوع المراجعة	عدد الأيام لكل مراجع	عدد الأشهر لكل مراجع
مراجعة مبدئية • تقييم الضوابط الداخلية	٧٩٢	٣٦
مراجعة نهائية	٣٩٦	١٨
مراجعة الأداء	٥٢٨	٢٤
إكمال المراجعة وتقديم التقرير	٣٠٨	١٤
المجموع	٢٠٢٤	٩٢

وفيما يلي عدد أشهر العمل المقترحة لإنجاز وظيفة مراجعة الحسابات:

منظمة الصحة العالمية

البيان المالي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

أنواع المراجعة		حسابات منظمة الصحة العالمية		الكيانات غير الموحدة (البرنامج الأفريقي لمكافحة داء كلابية الذنب، الوكالة الدولية لبحوث السرطان، المركز الدولي للحساب الإلكتروني، برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز، المرفق الدولي لشراء الأدوية)	
تقييم مؤقت للضوابط الداخلية	مراجعة نهائية	مراجعة الأداء	إكمال المراجعة وتقديم التقرير	داخل المنظمة (أشهر العمل)	خدمات المساندة (أشهر العمل)
١٠	١٢	٨	٤	١٤	٤
١٢	٢٠	٤	٨	٦	—
٢٠	٢	٨	٣	١	—

ملاحظات:

- مراجعة الأداء: (١) دراستان بشأن البرامج/ الأنشطة
(٢) دراستان بشأن تكنولوجيا المعلومات

لا تتم مراجعة حسابات الحكومة الوطنية في الوقت الراهن بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وإنما وفقاً للممارسات المحاسبية المقبولة عموماً، والتي تتضمن معايير تقديم التقارير المالية.

رسوم مراجعة الحسابات المقترحة

استناداً لتقديرات مستوى عمل المنظمة في المقر الرئيسي، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز والوكالة الدولية لبحوث السرطان ومكاتب المنظمة الإقليمية والقطرية، تبلغ قيمة رسوم المراجعة المقترحة ٩٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي للثنائية ٢٠١٢-٢٠١٣، و ٩٩٧ ٥٠٠ دولار أمريكي للثنائية ٢٠١٤-٢٠١٥. وتشمل هذه الرسوم كافة نفقات الأسفار والمعيشة وسائر التكاليف الإضافية. ولا تشمل التقديرات تكاليف استخدام المكاتب ومرافق الاستئساخ التي ستنجحها المنظمة. وتقترح زيادة بنسبة ٥٪ لمراعاة نسبة التضخم السنوي. ونحن نقترح أن نوجه للمنظمة طلباً للتسديد مرة كل ثلاثة أشهر. وستبلغ دائرة مراجعة الحسابات الوطنية المنظمة بشأن أية ظروف طارئة تقتضي أداء مراجعات إضافية أو ميزانية إضافية.

الملحق ٦

الفلبين

ملخص أسلوب المراجعة

أسلوب وإجراءات ومعايير المراجعة

المراجعة السنوية لبيانات المنظمة المالية

المعايير التي تحكم عملنا في مجال مراجعة الحسابات

حرصاً على ضمان المصلحة العامة ودعمًا لجهود تعزيز مهنة المحاسبة على الصعيد العالمي، فنحن نلتزم بأعلى مستوى من المعايير المهنية، وننفذ مراجعاتنا للحسابات (أي المراجعة الشاملة - المالية ومراجعة الامتثال وتحقيق أفضل نتائج لقاء الأموال المنفقة لعملية المراجعة) طبقاً للمعايير التالية: (أ) المعايير الدولية لمراجعة الحسابات؛ (ب) معايير مراجعة الحسابات للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات؛ (ج) المعايير الأخرى التي قد تكون لها أهمية في مراجعة حسابات منظمة الصحة العالمية، وسائر العناصر والممارسات الأخرى لتحقيق أفضل مراجعة ممكنة للحسابات.

أسلوب المراجعة المستندة إلى تقدير المخاطر

سنتبع في مهمة مراجعة الحسابات أسلوب المراجعة المستندة إلى تقدير المخاطر.

ويتضمن إطار هذه العملية تنفيذ أنشطة أولية في كل عنصر من العناصر الرئيسية التالية:

١- فهم العمليات من أجل التعرف على المخاطر وتصنيفها حسب درجات الأولوية

سنسعى إلى فهم أعمال المنظمة في سياق استعراض استراتيجيات المنظمة وعملياتها وأدائها وإطار معلومات المنظمة من أجل التعرف على المخاطر الرئيسية المتصلة بالمعلومات وتصنيفها ومعالجتها مما يمكن أن يؤثر في مراجعة البيانات المالية، والمخاطر المتصلة بالإدارة، وتلك المخاطر المتصلة باستعمال موارد المنظمة على نحو اقتصادي وفعال ورشيد.

٢- تقييم استراتيجيات إدارة المخاطر ومراقبتها المتبعة في المنظمة

سنولي تقييم الأسلوب الذي تتبعه إدارة المنظمة في مراقبة أهم المخاطر والمخاطر التي يحتمل أن تؤثر في المعلومات ومعالجة المعلومات. وسيتضمن التقييم التعرف على عمليات مراقبة المخاطر، وتقييم تصميمها، والتوصية ببعض التدابير التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين تلك العمليات في حالة استنتاج عدم فعاليتها. وسيشكل تقييم أسلوب مراقبة المخاطر المتبع في المنظمة أساساً لتوسيع إمكانية التعويل عليه وتحقيق الفهم اللازم الذي يتيح تعزيز تلك المراقبة، مما سيساعد على رفع مستوى الثقة في عمليات تحصيل النتائج المسجلة في البيانات المالية.

٣- إدارة خطر مراجعة الحسابات المتبقي بغرض تقليصه إلى مستوى مقبول

وسنحدد ما إذا كانت عمليات مراقبة المخاطر التي تتبعها المنظمة تساعد على تقليص المخاطر المحددة إلى مستوى مقبول، أم أنها تعاني من بعض جوانب النقص التي تخلف بعض المخاطر في عملية مراجعة الحسابات. وسنقيم تحليلات المنظمة للمخاطر المحددة والأعمال المتخذة بشأنها، وسنعمل على تقليص المخاطر من خلال جملة إجراءات من بينها اختبار المعاملات المالية التي تجريها المنظمة أو تحليل الحسابات، واختبار إعادة بناء حركة الحسابات والأرصدة، ونوصي ببعض التدابير التي من شأنها تحسين معلومات المنظمة ونظمها لمعالجة المعلومات. وسيشتمل اختبار الضوابط على تقييم الضوابط العامة وتطبيقها في ظل نظم المعلومات الحاسوبية.

٤- توصيل نتائج المراجعة وقياس درجة الرضاء

سنعدّ ونصدر تقرير مراجع الحسابات الخارجي (خطاب إداري بشأن مراجعة الحسابات المبدئية وتقرير طويل الأجل في نهاية السنة المالية)، وسنورد في التقرير تفاصيل نتائج المراجعة. وسيتضمن التقرير أيضاً حالة تنفيذ توصيات مراجعات الحسابات السابقة وأثرها في أغراض المنظمة، وذلك كجزء من عنصر الرصد والتقييم من عملية توصيل النتائج.

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

سيدعم أسلوب مراجعة الحسابات الذي نتبعه تنفيذ المنظمة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الذي سيبدأ في عام ٢٠١٢. وستتضمن المراجعة رسداً دقيقاً لتنفيذ تلك المعايير في إطار عملية تقديم التقارير المالية بغية ضمان شفافية وفائدة البيانات المالية الصادرة وفقاً لهذه المعايير المحاسبية الجديدة.

ضمان الجودة

سنعمل على ضمان جودة عمليتنا في مراجعة الحسابات وجودة تصميمها وتنفيذها وتشغيلها. وسنجري استعراضاً لضمان جودة الضوابط في كل زيارة تتم لغرض المراجعة، وذلك وفقاً للمعيار ٢٢٠ من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات (مراقبة جودة مراجعة البيانات المالية) والذي اعتمدته المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات على أنه المعيار رقم ١٢٢٠. ولن يصدر أي تقرير عن المراجعة حتى إتمام استعراض مراقبة جودة المراجعة.

وفي إطار مراجعة حسابات المنظمة، سننفذ أيضاً قائمة التحقق لضمان الجودة التي اعتمدها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، واعتمدناها بدورنا.

وستقدم، لغرض الاستعراض، خطط عمل وبرامج مراجعة الحسابات إلى فريق تقني ولجنة مراجعة الحسابات التي تضم كبار المسؤولين من لجنة مراجعة الحسابات في الفلبين. وسيستعرض مدير مراجعة الحسابات الملاحظات المقدمة بشأن مراجعة الحسابات كما سيتولى فريق تقني عامل رصد تنفيذ المراجعة عن كثب. وسيستعرض كل من الفريق التقني العامل ومدير مراجعة الحسابات الخطابات الإدارية التي ستعرض على لجنة مراجعة الحسابات قبل توجيهها إلى المستفيد من المراجعة.

السيرة الذاتية ١
رينالدو أ. فيلار
رئيس لجنة مراجعة الحسابات
جمهورية الفلبين

البيانات الشخصية

تاريخ الولادة - ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٤١
 مسقط الرأس - الفلبين

المهنة

محامي

التعليم

١٩٦٧ بكالوريوس في القانون
 جامعة أتينيو دي مانيلا
 ١٩٦٣ بكالوريوس عام في العلوم السياسية
 جامعة أتينيو دي مانيلا

الخبرة المهنية

ألف - الخبرة الوطنية

حكومة جمهورية الفلبين

٢٠٠٨- حتى الآن رئيس
 لجنة مراجعة الحسابات

عضو

الفريق المتعدد القطاعات لمكافحة الفساد
 مكتب أمين المظالم

عضو

الفريق المعني بمسائل الاستقامة الدستورية

٢٠٠٨-٢٠٠٤ مفوض، لجنة مراجعة الحسابات

١ المادة الواردة في هذا الفرع مستنسخة كما قدّمها المرشح.

مسؤول الاتصال التشريعي ^١ في لجنة مراجعة الحسابات	١٩٩٥-٢٠٠٤
موظف مسؤول عن الموارد البشرية الدرجة الخامسة، لجنة مراجعة الحسابات	١٩٨٩-١٩٩٥
موظف إداري، الدرجة الثانية، لجنة مراجعة الحسابات	١٩٨٨-١٩٨٩
عضو مجلس مقاطعة بانغاسينان	١٩٨٠-١٩٨٦
مندوب	١٩٧١
في مؤتمر الفلبين الدستوري	
مساعد قانوني لدى حكومة مقاطعة بانغاسينان	١٩٦٨
<u>القطاع الخاص</u>	
أستاذ في كلية القانون، جامعة أتينيو دي مانيلا	١٩٨٢
	١٩٦٨-١٩٧١
مهني قانوني	١٩٧٣-١٩٨٠ و
باء- الخبرة الدولية	
مراجع الحسابات الخارجي في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	٢٠٠٨- حتى الآن
عضو	
لجنة مراجعي الحسابات الخارجيين لمنظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية	
عضو	
المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات	
عضو	
المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات	
عضو	
لجنة مراجعي حسابات الأمم المتحدة	٢٠٠٨

١ بدرجة مفوض مساعد.

العضوية المهنية

عضو جماعة المحامين المتكاملة في الفلبين

أبرز الأنشطة الوطنية والدولية

يتولى السيد رينالدو أ. فيلار، بصفته رئيس لجنة مراجعة الحسابات، الإدارة التنفيذية والعامة لهذه المنظمة التي مازالت تحتل موقعا بارزا في أوساط المحاسبة ومراجعة الحسابات. ويحصل في أداء مهام وظيفته على دعم مفوض لجنة مراجعة الحسابات، السيد خوانيتو أسبينو، وهو محاسب عام مصدق^١ الذي يشارك بفعالية في جملة مهام من بينها رئيس لجنة مراجعي الحسابات الدولية.

الأنشطة الوطنية

مراجعة الحسابات المنتظمة

- تتم المراجعة المالية ومراجعة الامتثال سنوياً، كما تتم مراجعات للنتائج المحققة لقاء الأموال المنفقة على الصعيد الوطني والمحلي والوكالات في جميع أنحاء البلد
- وفيما يلي توزيع الوقت والموارد على ٦٦٨٠ مراجع للحسابات يعملون في قطاع مراجعة الحسابات:

نوع المراجعة	عدد الأشهر لكل مراجع	النسبة المئوية المخصصة
المراجعة المالية ومراجعة الامتثال	٣٤ ٧٣٦	٧٠-٦٠ %
النتائج لقاء الأموال المنفقة	١٨ ٧٠٤	٤٠-٣٠ %
المجموع	٥٣ ٤٤٠	١٠٠ %

عمليات المراجعة الخاصة

- يقوم مكتب المراجعات الخاصة بعمليات مراجعة النتائج المحققة لقاء الأموال المنفقة أو مراجعة الأداء على الصعيد الحكومي الشامل أو على صعيد القطاعات، ويخصص هذا المكتب ٩٠ في المائة من موارده لعمليات المراجعة هذه أو لغيرها من عمليات المراجعة الخاصة كمراجعة النسب والامتيازات والضرائب والإعانات.
- وينفذ مكتب مراجعة الاحتيال والتحري عنه بمراجعة الاحتيال بالاستناد إلى الشكاوى أو المطالب التي يرفعها أصحاب المصلحة، ويخصص المكتب ٧٠ في المائة من موارده لهذا الغرض.

١ ترد سيرته الذاتية في الملحق ألف.

تقارير المراجعة

تصدر لجنة مراجعة الحسابات ١٣ ٤٣٥ تقريراً للمراجعة سنوياً.

القطاع	عدد التقارير	الجهة التي توجه إليها التقارير
الحكومة الوطنية ^١	٣٣٧	رؤساء وكالات الحكومة الوطنية
الشركات الحكومية	١٢٥	رؤساء الشركات/ مجالس الإدارة
الحكومات المحلية	١٧٨٨	المديرون التنفيذيون المحليون في المقاطعات والمدن والبلديات
	١١ ٠٩٩	بونونغ بارانغيس
الخدمات الخاصة	٢٧	رؤساء الوكالات المنفذة
الخدمات القانونية	٥٩	رؤساء الوكالات
المجموع	١٣ ٤٣٥	

الأنشطة الدولية

- المراجعة الخارجية لحسابات منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٨-٢٠١٢)
- المراجعة الخارجية لحسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصناديقه وبرامجه (مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، ١٩٨٤-١٩٩٣ و ١٩٩٩-٢٠٠٨)
- مراجعة حسابات المشاريع التي تتلقى المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة^٢
- المشاركة في الدورات والاجتماعات والمؤتمرات التالية: (أ) مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ (ب) المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات؛ (ج) المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.
- إتاحة الخبراء وتقديم المدخلات والتعليقات والمعلومات بشأن مراجعة الحسابات؛ وضمان جودة المراجعة المالية ومراجعة الأداء؛ مراجعة أنشطة التحويل إلى القطاع الخاص؛ مراجعة تكنولوجيا المعلومات، وسائر المواضيع ذات الصلة عن طريق إجراء الزيارات الدراسية، وجولات الملاحظة، وحلقات العمل، وتقاسم المعارف ومناقشة أفضل الممارسات في إطار برامج وأنشطة المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والمنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

١ يصدر قطاع الحكومة الوطنية أيضاً نحو ٢٣٧٥ خطاباً إدارياً في السنة.

٢ تتم هذه المراجعات بالتعاقد مع ممثلي المكاتب القطرية في الفلبين. وقد اكتسبت لجنة مراجعة الحسابات خبرة هامة من عمليات المراجعة هذه على مدى ١٦ عاماً، وثلاثة أعوام، وعاماً واحداً على التوالي، ولغاية الوقت الحاضر.

رسوم مراجعة الحسابات المقترحة

رسوم مراجعة الحسابات المقترحة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٢

استناداً إلى تقدير احتياجات منظمة الصحة العالمية، نقترح مبلغ ٤٤٩ ٠٠٠ دولار أمريكي و ٤٥٤ ٠٠٠ دولار أمريكي في السنة كرسوم مراجعة الحسابات للفترتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥ على التوالي. ويورد الجدول التالي تفاصيل الرسوم المقترحة:

الموضوع	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
بدل الإقامة اليومي	٣٤٧ ٠٠٠	٣٤٧ ٠٠٠	٣٤٧ ٠٠٠	٣٤٧ ٠٠٠
تكاليف الأسفار والتكاليف ذات الصلة	٨٢ ٠٠٠	٨٢ ٠٠٠	٨٢ ٠٠٠	٨٢ ٠٠٠
التكاليف الأخرى	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٢١ ٠٠٠	٢١ ٠٠٠
المجموع	٤٤٩ ٠٠٠	٤٤٩ ٠٠٠	٤٥٤ ٠٠٠	٤٥٤ ٠٠٠

وتتضمن رسوم المراجعة المقترحة بالدرجة الأولى تكاليف كل من بدل الإقامة اليومي، والأسفار، وجلسات المعلومات/ حلقات الدراسة لتحديث المعلومات بشأن مراجعة الحسابات، وحضور الاجتماعات، وسائر التكاليف الإضافية والطارئة. ولا تشمل هذه الرسوم مرتبات المراجعين لأنهم يعملون كموظفين دائمين لدى لجنة مراجعة الحسابات في الفلبين.

وتعزى الزيادة البسيطة في رسوم المراجعة لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ إلى الزيادة المقدرة بنسبة ٥ في المائة في تكاليف السفر والتكاليف الأخرى على تلك التكاليف في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

الملحق ٧

أسبانيا

ملخص نهج مراجعة الحسابات

المنهجية ومعايير مراجعة الحسابات والإجراءات

المنهجية

تشمل عملية مراجعة الحسابات مختلف مراحل التخطيط والبرمجة وتقييم الضوابط الداخلية وتحليل المخاطر والاضطلاع بعمليات التدقيق الموضوعي والإشراف وتقديم التقارير.

وسوف يسعى نهجنا لمراجعة الحسابات على أساس النظام المالي وغيره من التوجيهات والاختصاصات إلى ضمان ما يلي:

- أن نظام تسجيل المعاملات ومعالجتها يوفر أساساً مناسباً لإعداد البيانات المالية وإدارة الأصول والفوائد بطريقة فعالة؛
- أن ترتيبات مناسبة لتصريف شؤون المنظمة موجودة وتُجسّد المبادئ الثلاثة الأساسية للانفتاح والنزاهة والمساءلة؛
- أن نظم المراقبة الداخلية توفر وسائل كافية لمنع أو كشف البيانات المغلوطة بطريقة جوهريّة أو الأخطاء أو الاحتيال أو الفساد؛
- أن المعاملات عُولجت وسُجلت وفقاً للمتطلبات القانونية والإدارية؛
- أن البيانات المالية معروضة بشكل سليم وفقاً للسياسات المحاسبية؛
- أن الإدارة وضعت الترتيبات المناسبة لضمان الحصول على قيمة مقابل الثمن في معرض استخدامها للموارد؛
- أن الإدارة قامت على النحو السليم بالنظر في جميع المسائل المتصلة بالمشروعية والتصرف بشأنها.

التخطيط وتحليل المخاطر وتقييم المراقبة الداخلية

تتمثل المرحلة الأولى من إعداد خطة مراجعة الحسابات في تحديد مجال المراجعة وإجراء تحليل للمخاطر والحصول على معرفة واسعة بشأن الضوابط وعمليات تصريف شؤون المنظمة. ويتعين أن تكون الخطة مرنة من أجل الاستجابة لعمليات التقييم الجديدة للمخاطر المترتبة على نتائج المراجعة. وسوف ننظر في المخاطر المالية والقانونية والإدارية، إضافة إلى غيرها إذا اقتضى الأمر. وتشمل عوامل الاختطار جوانب من قبيل تعقيد العمليات أو تنظيمها ونوعية المراقبة الداخلية ومساءلة الإدارة والتغييرات المهمة في إجراءات العمل والنمو السريع وخطر الخسارة المالية والمخاطر التكنولوجية وما إلى ذلك. وسوف يُستمد أول المدخلات التي

يُحصل عليها من النتائج التي يكون مراجع الحسابات السابق قد خلص إليها ومن وحدة المراجعة الداخلية للحسابات والإدارة العليا.

ويُشكل إطار المراقبة الداخلية الذي أنشأته الإدارة جزءاً لا يتجزأ من استعراضنا. والمراقبة الداخلية هي عملية، تنفذها الإدارة وموظفون آخرون، مُصممة لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق الأهداف في مجالات فعالية العمليات وكفاءتها وموثوقية التقارير المالية والامتثال للقوانين واللوائح المنطبقة. وتخضع للتقييم الجوانب المختلفة لنظام المراقبة الداخلية، وهي بيئة المراقبة، وتقييم المخاطر، وأنشطة المراقبة، والأنشطة المتعلقة بالمعلومات والاتصالات، والرصد.

ولإنجاز العملية بكفاءة، يتعين أخذ الأهمية النسبية في الحسبان (الملحق الأول بالقواعد المالية، الفقرة ١٠). وتشمل الأهمية النسبية مراعاة الحجم النسبي للعمليات أو مجموعات العمليات وتعقيدها وما إلى ذلك.

وتشمل عملية التخطيط تحديد الأولويات المستند إلى المخاطر لمجالات مراجعة الحسابات (المجالات العامة والمحالات المحددة للمشاريع التي تحددها جمعية الصحة العالمية، حسب الاقتضاء، وفقاً للمادة ١٤-٥ من اللوائح المالية) وتعيين نطاق وطبيعة تدقيق المراجعة في المقر الرئيسي للمنظمة ومكاتبها الإقليمية وكذلك في برنامج مكافحة داء كلابية الذنب (الأنكوسركية) والوكالة الدولية لبحوث السرطان والمركز الدولي للحساب الإلكتروني والمرفق الدولي لشراء الأدوية والصندوق الائتماني لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز.

وسوف تبيّن مذكرة خطة مراجعة الحسابات، نتيجة لعملية التخطيط، نهج المراجعة وتعرّف مجالات المراجعة وتوزّع الفريق وتحدد مهام التدقيق والإشراف وتضع الجداول الزمنية لمختلف الأنشطة. وسوف يُعرّف لكل مجال من مجالات المراجعة عُيّن له عضو من أعضاء الفريق برنامج مراجعة يتضمن قائمة مفصلة بالاختبارات التي يتعين إجراؤها وتمديده. وسوف يُحدّد برنامج مراجعة الحسابات ما يلي: مجال المراجعة؛ والأهداف المحددة التي يتعين بلوغها؛ وعمليات التدقيق المحددة التي يتعين إجراؤها؛ وتوزيع المسؤوليات على أعضاء فريق مراجعة الحسابات وعلى الزمن المخصص.

العمل الرئيسي لمراجعة الحسابات

يشمل هذا العمل إجراء اختبارات مراجعة الحسابات المعرفة في برنامج مراجعة الحسابات والإشراف والحصول على نتائج المراجعة التي ستؤخذ في الحسبان في التقارير المقدّمة.

وجنبا إلى جنب مع أعمال مراجعة الحسابات، يتعين المحافظة على مستوى مناسب من التوجيه والإشراف لضمان التناظر بين الأهداف والبرنامج وعمليات التدقيق المُنجزة. ويشمل الإشراف التنسيق بين مجالات المراجعة وإعطاء التعليمات لأعضاء الفريق وتسوية الاختلافات في المعايير وتقييم العمل المنجز. وسوف نبذل جهدنا خلال المراجعة للمحافظة على الاتصال السلس والمستمر مع إدارة الكيان الخاضع للمراجعة. ونحن نحافظ أيضاً على الأسرار المهنية وعلى ما في عهدتنا من وثائق.

تقديم التقارير

يجري إبلاغ نتائج مراجعة الحسابات والاستنتاجات المستمدة منها عن طريق تقديم تقرير، يُمكن أن يتضمن أيضاً توصيات من أجل تحسين نظم المعلومات والمساءلة والإدارة وما إلى ذلك. وسوف يصدر التقرير النهائي بعد مناقشات مستفيضة مع الإدارة العليا.

معايير مراجعة الحسابات وإجراءاتها

ستجري مراجعة الحسابات طبقاً لمعايير مراجعة الحسابات للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات)؛ والمعايير المشتركة لمراجعة الحسابات والمبادئ التوجيهية لمراجعة الحسابات التي أصدرتها هيئة المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومعايير مراجعة الحسابات للاتحاد الدولي للمحاسبين. وقد وضعت المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات معاييرها الذاتية لمراجعة الحسابات، وهي تشمل مبادئ معايير مراجعة الحسابات للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

وفيما يلي بعض الجوانب الجديرة بالملاحظة:

- أهمية المهام الابتدائية وتقييم المراقبة الداخلية في إعداد خطة مراجعة الحسابات وبرامجها.
- التقييمات المستندة إلى المخاطر من أجل تحديد مجالات مراجعة الحسابات وطبيعة عمليات التدقيق ومداها.
- التوجيه والإشراف بشكل دائم على مدى كامل عملية المراجعة، بهدف ضمان إقامة علاقة بينية فعالة بين عمليات التدقيق المزمعة وأهداف المراجعة، وكذلك التنسيق بين مختلف المجالات.
- الدعم الوثائقي، وكذلك الجوانب المناظرة من البرنامج.
- اتصالات سلسلة ومستمرة مع الكيان الخاضع للمراجعة.
- تطبيق عملية تقييم صارم لنوعية المراجعة.

وسوف يضطلع بأنشطة مراجعة الحسابات موظفون من المؤسسة العليا الأسبانية لمراجعة الحسابات طبقاً لمبادئ الحياد والموضوعية والكفاءة المهنية وبذل العناية الواجبة والسرية المهنية.

وسوف يشمل جمع البيانات إجراءات مختلفة. وسوف يقوم فريق مراجعة الحسابات بجمع المعلومات وتحليلها من خلال تقنيات أخذ العينات وباستخدام إجراءات من قبيل:

- عقد الاجتماعات مع موظفي المراجعة الداخلية للحسابات؛
- تحليل النسب والاتجاهات وما إلى ذلك؛
- إجراء المقابلات مع الموظفين المسؤولين وتوزيع الاستبيانات عليهم؛
- تحليل تقارير مراجعة الحسابات السابقة؛
- التفتيش المادي؛
- التحقق من صحة السجلات المالية؛
- فحص الوثائق.

السيرة الذاتية^١

السيرة الذاتية للسيد مانويل نونيز بيريز رئيس محكمة الحسابات (المؤسسة العليا الأسبانية لمراجعة الحسابات)

أولاً- التفاصيل الشخصية: وُلد السيد نونيز في أوربيغو (ليون)، أسبانيا، في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٣.

ثانياً- التدريب والامتحانات التنافسية:

- محامي نقابة المحامين في مدريد وموظف مدني حكومي
- درجة جامعية في القانون من جامعة أوفييدو (أسبانيا)

ثالثاً- التفاصيل المهنية

١- في المحكمة الأسبانية للحسابات

- انتخبه البرلمان عضواً في المحكمة الأسبانية للحسابات في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١. وعيّنته محكمة مراجعة الحسابات، وهي مجتمعة بكامل هيئتها، رئيساً لقسم مراجعة الحسابات التابع لمحكمة مراجعة الحسابات ورئيساً لإدارة مراجعة حسابات الأقاليم والمدن المتمتعة بالحكم الذاتي في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١.
- انتخبته محكمة مراجعة الحسابات، وهي مجتمعة بكامل هيئتها، رئيساً في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧؛ وعُيّن بالمرسوم الملكي ٢٠٠٧/١٥٣٩ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧، وكذلك سمّاه صاحب الجلالة ملك أسبانيا.
- بصفته رئيساً للمحكمة الأسبانية لمراجعة الحسابات، يشغل السيد نونيز أيضاً منصب الأمين العام للمنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وهو يشارك بهذه الصفة بهمة في المحافل والاجتماعات الدولية المتعلقة بمراجعة الحسابات. ويضطلع أيضاً بنشاط مكثف للمحافظة على الاتصال فيما بين أعضاء المنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، كما يدعم مؤتمر المنظمة ومجلس إدارتها.
- يشارك السيد نونيز بانتظام في مؤتمر المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وأنشطتها. وهو يشارك أيضاً في عدد من لجان المنظمة ولجانها الفرعية وأفرقة العمل التابعة لها، حيثما تكون المؤسسة العليا الأسبانية لمراجعة الحسابات عضواً.
- يشارك السيد نونيز في جمعيات منظمة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في بلدان أمريكا اللاتينية؛ حيث تشارك المحكمة الأسبانية للحسابات كعضو تابع.

١ المادة الواردة في هذا الفرع مستنسخة كما قدّمها المرشح.

- يُحافظ على التعاون الدولي الدائم مع عدد من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بموجب اتفاقات تعاون دولي جرى توقيعها من أجل تبادل المعارف والمهارات والمعلومات واستحداث مبادرات مشتركة تتعلق بمراجعة الحسابات في مجالات مراجعة حسابات الأموال العامة. ويُشارك أيضاً في دعم مؤسسات عليا أخرى لمراجعة الحسابات بموجب مشاريع تعاون تقني تهدف إلى تعزيز بناء القدرات.
- السيد نونبيز عضو في لجنة الاتصال لرؤساء المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الاتحاد الأوروبي؛ وهي تجمع لتبادل الخبرات المتعلقة بمراجعة حسابات أموال الاتحاد الأوروبي وتعزيز التعاون في سياق الاتحاد، بما في ذلك استحداث أنشطة مشتركة في مجال مراجعة الحسابات.
- رأس المراجعة الخارجية للحسابات في عدة منظمات وبرامج دولية، مزاجاً بين المشاريع والمساعدات التقنية التي عُهد بها إلى المحكمة الأسبانية للحسابات.
- نشر عدة أعمال في مجال مراجعة الحسابات.

٢- في الإدارة العامة للدولة وفي الحكومة

شغل المناصب التالية، ضمن مناصب أخرى:

- مدير خدمة المطبوعات في وزارة التعليم والثقافة (١٩٧٦).
- وزير الدولة للعمالة وعلاقات العمل (١٩٨٠).
- وزير الصحة والاستهلاك (١٩٨١-١٩٨٢).

٣- في البرلمان

- كان السيد نونبيز عضواً في البرلمان خلال عدة دورات تشريعية.
- في إطار مهامه، شارك السيد نونبيز في اللجان المعنية بالقواعد، والميزانية، والبنية الأساسية، والإدارة العامة، والعدل والشؤون الداخلية، والتعليم والعلوم، والسياسة الاجتماعية والعمالة. وقد شغل في هذه اللجان مناصب الرئيس أو الأمين أو المتحدث الرسمي.
- شارك كمتكلم أو كمتحدث رسمي في تشريع العديد من القوانين الأساسية والعادية.

رابعاً- الجدارة والتكريم

- الدكتوراه الفخرية من جامعة سان أنطونيو دي كوزكو، بيرو
- حصل على عدة أوسمة، منها:
صليب شارل الثالث الأكبر
وسام الاستحقاق الدستوري.

الأنشطة الوطنية للمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات

يُعرّف الدستور الأسباني المحكمة الأسبانية للحسابات بأنها المؤسسة العليا لمراجعة حسابات القطاع العام. وهي تضطلع بنشاطها على نحو مستقل (المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات وموظفون وميزانية مستقلة) ومحايد. ولها وظيفتان:

- مراجعة الحسابات: تقوم بمراجعة حسابات القطاع العام الخارجية/ الدائمة/ السابقة (الإدارات الحكومية والإقليمية والمحلية؛ والضمان الاجتماعي والكيانات/ المؤسسات العمومية).

وتشمل أنشطة مراجعة الحسابات المشروعية/ الامتثال/ السلامة/ التوفير/ الفعالية/ الكفاءة فيما يتعلق بالإدارة العمومية. ومرحلة عملية مراجعة الحسابات هي: البرمجة/ التخطيط/ الأعمال الميدانية/ العرض على الكيانات الخاضعة للمراجعة التماسا لتعليقاتها/ رفع التقارير؛ كل ذلك بما يتفق مع المعايير/ المبادئ الدولية لمراجعة الحسابات (المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات/ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام).

وتُرفع إلى البرلمان جميع تقارير/ منتجات مراجعة الحسابات (التقارير السنوية/ البيانات الختامية للحسابات الحكومية العامة/ التقارير الخاصة/ مشاريع التدابير التي تستهدف تحسين الإدارة). وتتضمن تقارير مراجعة الحسابات عند الاقتضاء توصيات بشأن الممارسات الجيدة والتغييرات التشريعية اللازمة.

- وظيفة قضائية: هي مختصة بالمحاكمة لتحديد المسؤولية المحاسبية (في الدرجة الأولى والاستئناف)، سعيا لاسترداد الأموال التي لم تحسن أدارتها.

الأنشطة الدولية للمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات

داخل الاتحاد الأوروبي

المحكمة الأسبانية للحسابات:

- تدعم المحكمة الأوروبية لمراجعي الحسابات في مراجعة حسابات أموال الاتحاد الأوروبي التي تديرها أسبانيا (الاتصال بالكيانات الخاضعة للمراجعة/ مراقبون في عمليات المراجعة التي تقوم بها المحكمة الأوروبية لمراجعي الحسابات/ توفير الخبراء).

- تعمل كعضو في لجنة الاتصال لرؤساء المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الاتحاد الأوروبي (الاجتماع للتعاون وتحديد المواقف المشتركة واستحداث أنشطة مشتركة)؛ وتعيّن مسؤول اتصال (للاتصالات التقنية الدائمة)؛ وتشارك في أفرقة العمل (الأموال التنظيمية/ مراجعة ضريبة القيمة المضافة/ تقارير عن أموال الاتحاد الأوروبي/ معايير مراجعة الحسابات للاتحاد الأوروبي) وشبكات الخبراء (استراتيجية لشبونة/ أوروبا لعام ٢٠٢٠؛ والسياسة الضريبية).

- تقوم بمراجعات منسقة للحسابات مع مؤسسات عليا أخرى لمراجعة الحسابات في الاتحاد الأوروبي.

- تتعاون مع بلدان مرشحة (البرنامج PHARE) وبلدان تتمتع بمعاملة تفضيلية من جانب الاتحاد الأوروبي (برنامج TACIS): المزاوجة بين المشاريع (سلوفينيا/ بلغاريا/ رومانيا/ تركيا/ المغرب) والمساعدات التقنية (بلغاريا/ ليتوانيا/ بولندا/ لجمهورية السلوفاكية...)

داخل منظمات المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

المحكمة الأسبانية للحسابات:

- عضو في المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات منذ إنشائها (١٩٥٣)
- عضو في عدة لجان/ لجان فرعية/ أفرقة عاملة (اللجان الفرعية المعنية بالمراجعة المالية ومعايير المراقبة الداخلية/ لجنة المعايير المهنية وبناء القدرات لجان/ أفرقة عاملة "الجهات المانحة التمويلية للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات" و"الأزمة المالية")

المنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

المحكمة الأسبانية للحسابات:

- عضو فيها منذ إنشائها (مديد، ١٩٩٠)
- تقوم بصفة دائمة بدور الأمانة العامة للمنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات
- تشارك في رئاسة لجنة التدريب
- عضو في أفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والمراجعة البيئية
- تتعاون بانتظام مع المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وبعض أفرقتها الإقليمية (منظمة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في أمريكا اللاتينية والكاريبي والمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات) ومع مبادرة التنمية التابعة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وبرنامج سيغما والاتحاد الأوروبي لمؤسسات المراجعة الداخلية للحسابات وشركاء آخرين

منظمة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في أمريكا اللاتينية والكاريبي

- المحكمة الأسبانية للحسابات عضو منضم لمنظمة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في أمريكا اللاتينية والكاريبي

اتفاقات التعاون الثنائية/ الدعم التقني مع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

- تم توقيع اتفاقات تعاون مع أربع عشرة مؤسسة عليا لمراجعة الحسابات. وهناك ثلاثة اتفاقات أخرى في طور الإعداد.

المحكمة الأسبانية للحسابات: المراجع الخارجي لحسابات المنظمات/ المشاريع الدولية

- **أعمال تم إنجازها:**
 - المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات - ١٩٩١/١٩٨٩
 - اتحاد أوروبا الغربية (١٩٩٩/١٩٩٧)
 - المنظمة الأوروبية للبحوث النووية (المركز الأوروبي للبحوث النووية ٢٠٠٢/١٩٩٨)
 - المختبر الأوروبي لعلم الأحياء الجزيئي (٢٠٠٠/١٩٩٨)
 - الاستعراض التنظيمي لمكتب المراقبة المالية للمنظمة الأوروبية لاستغلال سواتل الأرصاد الجوية، ٢٠١٠
- **أعمال جارية:**
 - مراجعة الحسابات المتعلقة بالطائرات المقاتلة الأوروبية (وكالة الناتو المعنية بإدارة شؤون طائرتي يوروفايتر وتورنادو) برنامج EF-2000
 - عضو هيئة مراجعي حسابات الكيانين التاليين:
 - * منظمة تعزيز الدفاع والتعاون بشأن الأسلحة
 - * الآليات المالية الخاصة بالعمليات العسكرية والدفاعية للاتحاد الأوروبي

مشاريع تعاون دولي أخرى للمحكمة الأسبانية للحسابات

- دعم المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في أمريكا اللاتينية (التدريب/ التعاون التقني) في إطار التعاون الدولي الأسباني.
- توفير التدريب من خلال الإنترنت لموظفي الخدمة المدنية في أمريكا اللاتينية، بالتعاون مع المؤسسة الأسبانية للتعلم عن بعد لأغراض التنمية الاقتصادية والتكنولوجية.
- المشاركة في اجتماعات منظمات دولية أخرى (هيئة مراجعي حسابات الناتو...)

رسوم مراجعة الحسابات المقترحة

مبلغ الرسوم السنوية

تبلغ الرسوم السنوية ٣٠٠ ٤٦٠ دولار، وهو ما يُمثل مبلغا إجماليا قدره ٢٠٠ ٨٤١ ١ دولار لجميع السنوات المالية ٢٠١٠-٢٠١٥/ موزعة على النحو التالي:

٤٠٣ ٤٨٦	منظمة الصحة العالمية
١٠ ٢٩٥	برنامج مكافحة داء كلابية الذنب (الأنكوسركية)
١١ ٨٠٦	الوكالة الدولية لبحوث السرطان
١١ ١٠١	المركز الدولي للحساب الإلكتروني
١١ ٨٠٦	الصندوق الائتماني لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز
١١ ٨٠٦	المرفق الدولي لشراء الأدوية
٤٦٠ ٣٠٠	المجموع (بالدولار)

(١) أشهر العمل المقترح إنفاقها في مهام مراجعة الحسابات داخل المنظمة (العمل بشأن المنظمة نفسها/ والعمل بشأن عمليات المراجعة المنفصلة اللازمة بالنسبة للكيانات غير المدمجة) مقابل العدد المتوقع للأشهر ذات الصلة في المقارنات الرئيسية.

سيكون توزيع أشهر العمل التي نقترحها على النحو التالي (قُدمت هذه المعلومات في إطار البند "جيم) العدد الإجمالي لأشهر عمل المراجعين سنويا من اقتراحنا):

المجموع	المقر الرئيسي في مدريد	في الموقع	
٣٥	٢٤	١١	المقر الرئيسي للمنظمة
٣٢	٢٢	١٠	مكاتب المنظمة الإقليمية
٦٧	٤٦	٢١	المجموع للمنظمة
٣	٢	١	برنامج مكافحة داء كلابية الذنب (الأنكوسركية)
٣	٢	١	الوكالة الدولية لبحوث السرطان
٣	٢	١	المركز الدولي للحساب الإلكتروني
٣	٢	١	الصندوق الائتماني لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز
٣	٢	١	المرفق الدولي لشراء الأدوية
٨٢	٥٦	٢٦	المجموع

وخلاصة القول، فمن أشهر العمل المقترحة للسنة المالية - وهي ٨٢ شهر عمل للمراجعين لكل سنة من السنوات الأربع - هناك ٢٦ شهراً إجمالاً تناظر العمل الميداني في المقر الرئيسي للمنظمة وسائر مكاتبها، وكذلك كل من عمليات مراجعة الحسابات المنفصلة للكيانات غير المدمجة (برنامج مكافحة داء كلابية الذنب (الأنكوسركية) والوكالة الدولية لبحوث السرطان والمركز الدولي للحساب الإلكتروني والمرفق الدولي لشراء الأدوية والصندوق الائتماني لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز). وإضافة إلى هذا، سوف يُنفق ٥٦ شهر عمل للمراجعين في المقر الرئيسي للمحكمة الأسبانية لمراجعة الحسابات في مدريد. ويرد في الجدول أعلاه التوزيع بالنسبة كل تقرير مستقل، وفيما بين المقر الرئيسي للمنظمة نفسها وسائر مكاتبها.

وعلى سبيل توضيح الجدول أعلاه، يُقدم المزيد من المعلومات في الجدول أدناه (المتصل بالمعلومات المقدمة في اقتراحنا في إطار البند هاء) - "بيان جدول طلبات المعلومات"، حيث يُحدد عدد المراجعين وجدول زمني مؤقت للعمل في الموقع، محسوباً بالأسابيع، داخل المنظمة والمقر الرئيسية للكيانات غير المدمجة ومكاتبها. ومن أجل توفيق المعلومات الواردة في كلا الجدولين، اعتبرنا أن كل شهر يتكون من أربعة أسابيع ونصف الأسبوع، بمجموع قدره ١١٧ أسبوع عمل للمراجعين.

العمل الميداني	عدد الأسابيع	عدد المراجعين	عدد أسابيع عمل المراجعين
أعمال تمهيدية في الموقع في جنيف	١	١١	١١
عمليات التدقيق في إطار المراقبة الداخلية في الموقع في جنيف	٢	١٠	٢٠
عمل ميداني في المقر الرئيسي للمنظمة في جنيف	٥	٥	٢٥
عمل ميداني في مقر وفد المنظمة إلى أوروبا في كوبنهاغن	٢	٤	٨
عمل ميداني في مكتب المنظمة الإقليمي لشرق المتوسط في القاهرة	٢	٥	١٠
عمل ميداني في مكتب المنظمة الإقليمي لجنوب شرق آسيا في نيودلهي	٢	٤	٨
عمل ميداني في مكتب المنظمة الإقليمي لغرب المحيط الهادئ في مانيلا	٢	٣	٦
عمل منسق مع مراجع حسابات منظمة الصحة للبلدان الأمريكية	١	٢	٢
عمل ميداني في أماكن من أفريقيا تابعة للمكتب الإقليمي لأفريقيا	٢	٤	٨
مجموع أسابيع عمل المراجعين في الموقع بالنسبة للمنظمة			٩٨

عدد أسابيع عمل المراجعين	عدد المراجعين	عدد الأسابيع	العمل الميداني
٣	٣	١	عمل ميداني في المقر الرئيسي لبرنامج مكافحة داء كلابية الذنب (الأنكوسركية) في واغادوغو
٤	٤	١	عمل ميداني في الوكالة الدولية لبحوث السرطان في ليون
٤	٤	١	عمل ميداني في المقر الرئيسي للمركز الدولي للحساب الإلكتروني في جنيف
٤	٤	١	عمل ميداني في المقر الرئيسي للصندوق الائتماني لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز في جنيف
٤	٤	١	عمل ميداني في المقر الرئيسي للمرفق الدولي لشراء الأدوية في جنيف
١١٧			مجموع أسابيع عمل المراجعين في الموقع

الملحق ٨

جدول موجز للترشيحات مع رسوم مراجعة الحسابات المقترحة

الدولة المرشحة	اسم المرشح المسمى ولقبه	عدد أشهر المراجعة سنويا بالنسبة للمنظمة ^١	عدد أشهر المراجعة سنويا بالنسبة للكيانات المرتبطة ^١	الرسوم السنوية المقترحة لمراجعة الحسابات بالنسبة للمنظمة (بالدولارات الأمريكية؛ الأرقام مقربة)	الرسوم السنوية المقترحة لمراجعة الحسابات بالنسبة للكيانات المرتبطة (بالدولارات الأمريكية؛ الأرقام مقربة)	مجموع رسوم المراجعة المقترحة على مدى فترة التعيين ٢٠١٢-٢٠١٥ (بالدولارات الأمريكية)
فرنسا	السيد ديديه ميغو، رئيس محكمة الحسابات	٢٠	١٦	٢٨٧ ١٧٠	١٢٦ ٢٢٣	١ ٦٥٢ ٠٠٠
ألمانيا	البروفيسور ديتير إنغلز، رئيس المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات	٥٠	٤	٤٩٠ ٠٠٠ (٢٠١٣-٢٠١٢) ٤٩٩ ٨٠٠ (٢٠١٥-٢٠١٤)	٤٩ ٠٠٠ (٢٠١٣-٢٠١٢) ٤٩ ٩٨٠ (٢٠١٥-٢٠١٤)	٢ ١٨٧ ٥٦٠
غانا	السيد ريتشارد كوارتي كوارتي، المراجع العام للحسابات في غانا	٢٣,٥	١٠	٣٠٥ ٦٥٠	١٣٠ ٠٠٠	١ ٧٤٢ ٦٠٠
ماليزيا	السيد تان سري داتو سيتيا أمبرين بن بوانغ، المراجع العام للحسابات في ماليزيا	لم يقدم	لم يقدم (٩٢ شهرا إجمالا)	٤٧٥ ٠٠٠ (٢٠١٣-٢٠١٢) ٤٩٨ ٧٥٠ (٢٠١٥-٢٠١٤) بما في ذلك الكيانات غير الموحدة		١ ٩٤٧ ٥٠٠
الفلبين	السيد رينالدو أ. فيلار، رئيس اللجنة الفلبينية لمراجعة الحسابات	لم يقدم	لم يقدم (٣٦ شهرا إجمالا)	٤٤٩ ٠٠٠ (٢٠١٣-٢٠١٢) ٤٥٤ ٠٠٠ (٢٠١٥-٢٠١٤) بما في ذلك الكيانات غير الموحدة		١ ٨٠٦ ٠٠٠
أسبانيا	السيد مانويل نونيز بيريز، رئيس محكمة مراجعة الحسابات (محكمة الحسابات)	٦٧	١٥	٣٧٦ ١٠٠	٨٤ ٢٠٠	١ ٨٤١ ٢٠٠

= = =

^١ يشمل ذلك على حد سواء العمل في الموقع في مكاتب المنظمة وما يتعلق بذلك من دعم مقدم من كل مكتب وطني لمراجعة الحسابات.